دور الجمعيات التعاونيات الزراعية فى تفعيل نظام الزراعة التعاقدية فى مصر

كود الدراسة (9-2-6-1-5)

الباحث الرئيسى

أ.د/ محمود محمد خلاف

مستشار الدراسة

ا.د.محمد عبد الحافظ عبد المطلب

عضو فريق الدراسة

د.جمعة عبد العزيز

الخطة البحثية لقسم بحوث التمويل والتعاون الزراعي

٢٠٢١-٢٠٢٢

دور الجمعيات التعاونيات الزراعية فى تفعيل نظام الزراعة التعاقدية فى مصر

مقدمة

تحتاج الممارسات الزراعية الحالية فى القطاع الزراعى المصري للدراسات والبحوث التى تتناول دور التعاونيات الزراعية كفاعل أساسي لتحقيق الممارسات الحقيقية للزراعات التعاقدية من خلال مشاركين من المتخصصين و الفاعلين في المجال حيث لا يمكن تجاهل هذا الموضوع جانبا فى اطار المناقشات و المقترحات التي تستكشف السياسات المستقبلية الممكنة بصفة عامةا و ضروريا بصفة خاصة ان نتناول موضوع الزراعات التعاقدية من ربط هذا الموضوع بالاوضاع الحالية للتعاونيات الزراعية المصرية ، اذ أن الزراعة التعاقدية اداة من ادوات التنمية الزراعية لتطوير القطاع الزراعى المصري التى تهدف الى تسويق منتجات صغار المنتجين لتحقيق القيمة المضافة وتحسين الجودة وتقليل الفاقد وتوفير السلع الزراعية طوال العام واستقرار الأسواق والأسعارمع اتاحة فرص عمل منتجة وتوليد دخل بالاضافة الى زيادة الصادرات الغذائية الزراعية المصنعة، وبصفة خاصة تهدف الزراعة التعاقدية الى تعظيم القيمة الاقتصادية للقطاع الزراعى بصفة عامة ولصغارالزراع المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة بصفة خاصة نظرا للمزايا التى تحققها من نتائج ايجابية للاقتصاد القومى ككل خاصة مناطق الانتاج التى تعانى من الصعوبات التسويقية ولأنها تعطي الأولوية للمتعاقدين فى تسويق منتجاتهم ومساعدتهم فى الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعى.

استهدفت الدراسة أيضا التعرف على الخصائص المميزة للمبحوثين مثل درجة معرفة المبحوثين بالتوصيات الفنية الخاصة بالزراعة التعاقدية والعوامل المرتبطة بها، درجة إتجاه الزراع نحو الزراعة التعاقدية والعوامل المرتبطة بها، الخدمات الارشادية التى يقدمها الارشادالزراعي، معرفة الزراع بشروط ومتطلبات الزراعة التعاقدية و مستوى الرضا عن الاستمرار فى الزراعة التعاقدية ومقترحات المبحوثين .

الكلمات الاسترشادية: المعارف، الاتجاهات، الزراع، الزراعات التعاقدية، محافظات البحيرة،المنوفية ،سوهاج،قنا

المشكلة البحثية

رغم أن منهج واسلوب واهداف الزراعة التعاقدية يأخذ من الدولة اهتماماً كبيراً لتحقيق الاستدامة وتزايد مستدام لصافى عائد للزراع وضمان حقوقهم خاصة ذوي الحيازات الصغيرة بالجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الاغراض بالاراضى الزراعية حتى يمكنهم من الاندماج فى الإنتاج الزراعى ذات العائد المرتفع، إلا أن هذه السياسات والبرامج لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرجوة منها سواء كانت تلك البرامج والسياسات أخذت الطابع الرسمي او غير الرسمي، أو اختلفت تلك المؤسسات والجمعيات المنفذة لهذه السياسات فى اليات التطبيق، كما أنه من غير المفهوم عند كثير من الزراع المستهدفين العائد من اتباع منهج هذه الزراعات فى ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية الحالية الهادفة لزيادة اليات التطبيق لمساندتهم واتباع منهج واسلوب الزراعة التعاقدية من خلال تلك الاجراءات نظرا لانخفاض الوعي لدي كثير من المستهدفين للاندماج في عملية الإنتاج وخصوصاً صغار الزراع نظرا لقصور الاداء بالجهات المعنية بالتطبيق.

وسوف تسعى الدراسة من خلال الامكانيات المتاحة للفريق البحثى للوقوف علي الوضع الراهن للزراعات التعاقدية خلال مراحل تطبيقها بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية المتعددة الاغراض .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الي التعرف على الوضع الحالى للزراعة التعاقدية ومحاولة طرح الافكار التى تساهم فى تطبيق سياسات واليات الزراعة التعاقدية من خلال:

١. التعرف علي دور الجمعية التعاونية الزراعية المحلية المتعددة الاغراض(تحديدا) من خلال المفهوم والاطار القانونى للزراعة التعاقدية ومزاياها لاطراف التعاقد بالإضافة إلى أنماطها ونماذجها وأوضاعها فى مصر.
٢. أهداف سياسة الزراعة التعاقدية والخبرات الدولية فى تطبيقها من خلال الدراسات السابقة.
٣. التعرف علي اراء الزراع والمستوى المعرفي ومدى إدراكهم للزراعة التعاقدية من خلال الاستبيان الريفى السريع و استمارات الاستبيان بمحافظات شمال وجنوب مصر طبقا لعينة الدراسة.
٤. أهم المحاصيل التعاقدية والاليات المختلفة لتسويقها بالتعاقد.

الأسلوب البحثى وطريقة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على البيانات والبحوث المنشورة والبياناتالمنشورة وغير المنشورة واستمارات الاستبيان الميداني والتقييم الريفى السريع (Rapid Rural Appraisal (RRA)) وايضا اعتمدت الدراسة في أهدافها على استخدام كل من الأسلوب الاقتصادي الوصفي والكمي من خلال تقدير الإتجاه الزمني العام بالإضافة إلى استخدام بعض المؤشرات الاحصائية الاخري، البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضيء والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفى والكمي حيث استخدمت النسب المئوية وغيرها من ادوات التحليل الاحصائى التى تتناسب مع غرض الدراسة، كما وضعت أسس اختيار عينة الدراسة علي النحو التالي: قسمت الدراسة الفئات المستهدفة إلى:
١) الملاك الزراعيين الحائزين لاراضى زراعية أوحيازة ماشية وقسمت بدورها إلى ثلاث فئات حيازية (أقل من فدان)، (فدان - أقل من٢ فدان)، (٢فدان - ٥ فدان) من الملاك للأراضى الزراعية.

ونظرا لعدم وجود وفورات تمويلية للدراسة وتحمل الباحث الرئيسي لتكاليفها و تحقيقاً لأهداف الدراسة وانجازها فى الوقت المحدد لها والتوصل للمستهدفين فقد استخدم أسلوب اختيار العينة العمدية ، حيث اختيرت محافظات البحيرة والمنوفية لتمثلان محافظات الوجه البحرى والدلتا ، محافظات قنا وسوهاج لتمثلان محافظات الوجه القبلى بصعيد مصر اختياراً عمدياً، إذ أختير مركزى السادات و كوم حمادة لشمولهما على الفئات المستهدفة بالاراضى القديمة والمستصلحة ولتمثيلهما تمثيلا جيدا للوجه البحرى كما أختير مركزى البلينا بمحافظة سوهاج وقوص بمحافظة قنا لتوسطها اراضى محافظات الصعيد ولشمولهما ايضا علي الفئات المستهدفة.

جدول (١) مفردات عينة الدراسة بمحافظات البحيرة – المنوفية- سوهاج- قنا

المحافظة	المركز	الفئة / القرية	فئة الحائزين لأراضى زراعية قديمة: أقل من فدان	١ فدان اقل من ٣ فدان	٣- ٥ ف	المستفيدين من الأراضى المستصلحة	الإجمالى
البحيرة	كوم حماده	البريجات	١٠	٥	٥	١٠	٣٠
المنوفية	السادات	كفر داوود	١٠	٥	٥	١٠	٣٠
إجمالى المحافظتين			٢٠	١٠	١٠	٢٠	
سوهاج	البلينا	منشاة برديس	١٠	٥	٥	١٠	٣٠
قنا	قوص	الشعرانى	١٠	٥	٥	١٠	٣٠
إجمالى المحافظتين			٢٠	١٠	١٠	٢٠	
إجمالى العينة بالمحافظات الاربعة.			٤٠	٢٠	٢٠	٤٠	١٢٠

المصدر: جمعت من سجلات الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاغراض بمحافظات الدراسة، بيانات غير منشورة.

أيضا اختيرت عينة الدراسة اختيارا عشوائياً من مركزي البلينا بسوهاج وقوص بقنا ، ومركزي كوم حماده بمحافظة البحيرة والسادات بالمنوفية حيث صنفت مراكز المحافظتين على أساس مراكز ادارية لتشمل الاراضى الزراعية الجديدة والاراضى الزراعية القديمة واختير عشوائياً قرية من كل مركز، حيث تم اختيار قرية البريجات بمركز كوم حمادة محافظة البحيرة وقرية كفرداوود بمركز السادات ، كما اختيرت قرية منشاة برديس بمركز البلينا ، وقرية الشعرانى بمركز قوص، ثم اختيرت مفردات العينة اختيارا عشوائيا منتظما علي أساس أن الفئات المستهدفة ممثلة فى: ١) الزراع الملاك الحائزين للأراضى القديمة. ٢) الحائزين المستفيدين بالأراضى المستصلحة. واختير من كل فئة مستهدفة مفردات الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (١) من خلال بيانات سجل (٢)خدمات للحائزين الزراعيين بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاغراض حيث أن جميع المبحوثين حائزين ومسجلين بسجلات الجمعيات التعاونية الزراعية محل الدراسة .

توصيف التقييم الريفي (Rabid Rural Appraisal)

استكمالا للبيانات للتحقق والتأكيد من النتائج البحثية فقد تم عمل اللقاء الريفي السريع وأعددت مجموعة من الأسئلة لطرحها لهذا الهدف من خلال أربعة لقاءات في قري الدراسة المختلفة، وحضر اللقاء معظم أفراد عينة الدراسة المستهدفين والمتواجدين بمقر الجمعيات محل الدراسة بالإضافة إلى غيرهم من نفس الفئات المستهدفة، إضافة إلى بعض المسئولين من بنك القرية والوحدات المحلية والجمعيات التعاونية الزراعية، وقد طرحت الموضوعات المختلفة والمدون نتائجها في الدراسة.فقد تم عمل لقاءين في محافظتى قنا و سوهاج وآخرين في محافظتى المنوفية والبحيرة، وقد حضر اللقاء في مركز البلينا فى قرية برديس (١٠) عشرة مزارعين من فئة الملاك الحائزين باختلاف فئاتهم بالارضى الجديدة والقديمة ، (١٥) خمسة عشرة ملاك حائزين للاراضى القديمة والجديدة بمركز قوص، وحضر ايضا بالمنوفية عشرة حائزين (١٠) فى قرية كفر داود مركز السادات و خمسة عشر حائزا (١٥) فى قرية البريجات مركز كوم حمادة محافظة البحيرة ، بالإضافة إلى بعض المشرفين الزراعيين بالجمعيات التعاونية الزراعية ومديرى الجمعيات الزراعية ومفتشى التعاون علي مستوي المراكز الادارية محل الدراسة ، ويوضح الجدول (٢) أفراد الحضور في اللقاءات الريفية الأربعة التي تمت في ظل حضور بعض اللمسئولين من بعض الجهات المحلية الاخرى.

جدول (٢) أفراد الحضور من الجمعيات الزراعية وغيرهم في اللقاءات الريفية السريعة.

عينة الدراسة / محافظات الدراسة		ملاك الأراضي القديمة	ملاك الأرض الجديدة	الإجمالي
البحيرة	(البريجات) مركز كوم حمادة	١٠	٥	١٥
المنوفية	كفر داوود مركز السادات	٥	٥	١٠
سوهاج	(منشاة برديس) مركز البلينا	٥	٥	١٠
قنا	(الشعراتى) مركز قوص	١٠	٥	١٥
الإجمالى		٣٠	٢٠	٥٠

المصدر: اللقاء الريفي السريع للدراسة فى حضور المسؤلين الزراعيين بالجمعيات .

الاستعراض المرجعى والدراسات السابقة

مما لاشك فيه ان التعاونيات الزراعية من اهم قطاعات التعاون و اقدمها حيث ظهرت في مصر اول تعاونيات زراعية في بداية القرن العشرين، ومما لاشك فيه ايضا ان التعاونيات الزراعية لعبت دور هام في التنمية الزراعية و قدمت الدعم و الخدمات للمزارعين منذ ستينيات القرن الماضى في اطار سياسات الدولة ونظم الاصلاح الزراعي حيث يوجد ٥٤٣٥ تعاونية زراعية متعددة الاغراض على مستوى القرية و مستوى المركز والمحافظة بالإضافة الى بعض الجمعيات العامة والمتخصصة على مستوى المحافظات والمستوى القومي، و تتولى الادارة المركزية للتعاون الزراعي في وزارة الزراعة الاشراف المالي و الإداري على التعاونيات و كذلك التخطيط و رسم السياسات الخاصة بجميع أنواع التعاونيات الزراعية، و قد صدر قانون ٢٠١٤ الذى يدخل بعض التعديلات على قانون التعاون لعام ١٩٨٠ كبداية لتطوير التعاونيات الزراعية. و اهم التعديلات التي يدخلهاهذا القانون ٢٠١٤ هو اعطاء التعاونيات الزراعية امكانية تأسيس شركات مساهمة ويجوز للأشخاص الاعتبارية المساهمة في رأس مال المشروعات التي تنشئها الجمعيات التعاونية، وفى دراسة لخلاف(١) تبين أن التقدم المذهل والمتطور دائماً فى القطاع الزراعى عالمياً ومحلياً يتحدى قدرات الفلاح المصرى فى القرية المصرية. الأمر الذى يتطلب تطوير القطاع الزراعى وتنميته والذى يمكن أن يتم بالعديد من الوسائل والطرق والتى من بينها إنشاء وتطوير المنظمات وزيادة فعاليتها ومن بين أهم هذه المنظمات الريفية التى تساعد على تطوير الزراعة وتحديثها الجمعيات التعاونية الزراعية والتى يقترب تعدادها من ٦ آلاف تعاونية زراعية على اختلاف أنواعها ومستوياتها والتى تضم فى عضويتها نحو ٥ مليون عضو يعملون مع أسرهم فى مجتمع ريفى يقترب من نصف عدد سكان مصر فى مساحة زراعية تقترب من ٧,٨ مليون فدان تمثل ٣,٣٪ من إجمالى مساحة مصر الكلية. يوجد منها فى البحيرة ٤٤٧ جمعية تعاونية زراعية محلية متعددة الأغراض، ٣١٧ جمعية تعاونية زراعية محلية بمحافظة المنوفية يمثلان حوالى ١٥٪ من إجمالى التعاونيات الزراعية المحلية على مستوى الجمهورية البالغ عددها ٥٢٢٠ جمعية تعاونية زراعية محلية متعددة الأغراض

وقد تمثلت بعض الصعوبات (٢) التى تقف عائق امام تطوير و تفعيل دور التعاونيات الزراعية و تحد من فاعلية تطبيق قانون ٢٠١٤، و التى من اهمها: عدم ملائمة الاطار التشريعي و القانوني و عدم مواكبته لتطور الظروف الاقتصادية و توجهات السياسة الزراعية الى اقتصاديات السوق منذ عقود ، التضارب و التعارض في المهام الموكلة الى التعاونيات الزراعية في الحقبات المتوالية مما ادى الى عدم تحديد دور واضح للتعاونيات الزراعية في اطار سياسات التحرر الاقتصادي، ادارة التعاونيات الزراعية بشكل تقليدي لا يتناسب مع المتغيرات الراهنة ، نقص الكفاءات الادارية و الفنية و ضعف او غياب الامكانيات المالية و البشرية للتدريب و رفع كفاءة

[١] محمود محمد خلاف (دكترو)– دور الجمعيات التعاونية الزراعية فى التنمية الزراعية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، ٢٠٠٨، بحث منشور، القاهرة

[٢] التعاونيات الزراعية فى مصر و دورها كفاعل هام فى التنمية الزراعية و الريفية ، ورشة عمل ، ادارة العلاقات الخارجية، وزارة الزراعة /ENPARD , CHIEAM-IAMM ،القاهرة،٢٠١٧

العاملين في التعاونيات ، ضعف القدرات المالية للتعاونيات الزراعية و بالتالي ضعف قدرتها على الاستثمار و التطور ، ضعف البنية الاساسية في عدد كبير من التعاونيات التي لا تملك الامكانيات اللازمة للتخزين بشكل سليم او الفرز و التعبئة -تحويل بعض المهام التي هي من صميم دور التعاونيات الى بنك التنمية و الائتمان الزراعي مثل تجميع و تسويق بعض المحاصيل، انعدام التنسيق و التعاون بين التعاونيات على المستويات المختلفة ، تدخل الجهات الادارية في اعمال التعاونيات مما يعوق قدراتها على مسايرة المتغيرات وتقديم الخدمات التي يحتاجها فعليا المزارعون و اتخاذ المبادرات.

قد بدا بشكل واضح ان خضوع التعاونيات بشكل كبير للجهاز الإداري افقدها قدر كبير من مصداقيتها كمنظمة منتجين تتمتع بالاستقلال و تعمل من اجل تحقيق مصلحة المنتجين، و قد ادى هذا الى فقدان الثقة في التعاونيات من قبل المزارعين الذين يرون في التعاونيات اداة من ادوات تنفيذ سياسة الدولة فقط ،تعدد الجهات الرقابية حيث ثصنفت التعاونيات الزراعية الى جمعيات الائتمان، جمعيات الاصلاح الزراعي و جمعيات الأراضي المستصلحة يؤدى الى تدخل ثلاث جهات رقابية مختلفة حيث ان جمعيات الائتمان تخضع لأشراف الادارة المركزية للتعاون الزراعي، و جمعات الاصلاح الزراعي تخضع لأشراف الادارة المركزية للتعاون و التنمية اما جمعيات استصلاح الأراضي هي تحت اشراف قطاع استصلاح الأراضين صغر حجم التعاونيات حيث ان القانون وضع الحد الادنى للمساحة المغطاة ٧٥٠ فدان ومع تفتت الحيازات و صغر حجم المزارع فان هذا يؤدى الى ان التعاونيات تتعامل مع كميات انتاج صغيرة، عدم ملائمة التعريف المستخدم و المعايير لعضوية التعاونيات الزراعية حيث يحدد القانون الفرق بين الفلاح وهو من يملك اقل من ١٠ فدان ، كما ان عضوية التعاونية الزراعية تكون بناء على ملكية الارض.

وينتج عن هذا عدة مشاكل منها حرمان المزارعين المستأجرين للأرض الزراعية من عضوية التعاونيات من ناحية و يفتح الباب لممارسات غير سليمة فيما بخص الاتجار بالمدخلات الزراعية التي تبيعها التعاونية لأعضائها ، تعدد وظائف التعاونيات و تغييرها حسب الفترة التاريخية و توجهات السياسة الزراعية مما ادى الى خلط و عدم وضوح دور التعاونيات للمزارعين. و يقدر المشاركون في ورشة العمل ان التعاونيات الزراعية حاليالا تقوم بالوظائف التالية : التسويق التعاوني الاقراض الزراعي ، المشروعات الانتاجية.

كما أن التعاونيات الزراعية[٣] لا تستطيع القيام بالدور المطلوب بشكل فعال و كفؤ فى غياب رؤية استراتيجية واضحة للوظائف الاساسية للتعاونيات. كما ان هناك محاور ضرورية للتطوير التعاونيات لابد من الاهتمام بها حيث أن قانون ٢٠١٤ لا يغطى كل هذة المحاور.

المحور الاول : اداري و مؤسسي.

يتطلب تفعيل دور التعاونيات و تطويرها تعديلات مؤسسية تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية و مع المهام الجديدة المطلوبة. اول هذة التعديلات هو اعادة رسم العلاقة بين الجهاز الإداري والتعاونيات للحد من تدخل الإدارة و السلطات العامة و زيادة استقلالية التعاونيات الزراعية مما يتيح لها المجال لاتخاذ المبادرات و التأقلم بسرعة مع احتياجات المنتجين. و في هذا الاطار من الضروري توحيد التعاونيات و الغاء التصنيف الثلاثي السابق ذكره و بالتالي الغاء تعدد الجهات الرقابية مع تعديل دور الجهاز الإداري الحكومي ليتولى مهام المتابعة و التقييم فقط. اما على مستوى ادارة التعاونيات ذاتها، فلابد من اضافة بعض الشروط التي تضمن تجديد اعضاء مجلس الادارة و رئيس المجلس بشكل دوري مثل شرط ان لا يتم تولى نفس الشخص مجلس ادارة

[٣] التعاونيات الزراعية فى مصر، مرجع سابق، ٢٠١٧

التعاونية لأكثر من فترتين متواليتين بدلا من الوضع الحالي الذى يسمح بوجود نفس الافراد في مناصبهم مدى الحياة .

كذلك تعبئة الموارد المالية و البشرية اللازمة لتدريب و رفع كفاءة و قدرات العاملين في التعاونيات و اعضاء مجلس الادارة. واخيرا، من الضروري تبسيط القوانين و اللوائح لرفع التعقيدات البيروقراطية و زيادة الشفافية من اجل اعادة ثقة المنتجين في التعاونيات، حيث تخضع التعاونيات حاليا الى لائحتين تنفيذيتين مما يؤدى الى وجود علاقة تنافسية بدلا من علاقة تكاملية بين المؤسسات المختلفة بمثل وزارة الزراعة و الاتحاد التعاوني.

المحور الثاني: تنظيمي وفني

حيث تعاني التعاونيات من ضعف الموارد المالية و من عجز مستمر في الميزانية. و بالرغم من انه تم رفع قيمة السهم من جنيا واحدا الى ما بين ٥٠ جنيه الى ١٠٠ جنية الا ان هذا لا يكفى لتوفير الموارد المالية المطلوبة خصوصا اذا كان الهدف هو ان تكون التعاونيات كيانات اقتصادية مستقلة و ذات ربحية. و لذلك تم طرح بعض المقترحات لتوفير موارد مالية اضافية مثل : نسبة من القيمة التسويقية للمنتجات، او عمولة على التسويق او عمولة في مقابل بعض الخدمات مثل تأجير المعدات الزراعية و ايضا المنح او الهبات من الاعضاء او الشركات الزراعية او البنوككما يمثل صغر حجم بعض التعاونيات عقبة هامة و لذلك يقترح ان يتم رفع الحد الادنى للمساحة الزراعية لكل تعاونية الى ١٥٠٠ فدان. و يرتبط هذا الامر بمشكلة صغر حجم المزارع و تفتت ملكية الارض الزراعية بما لها من أثار شديدة السلبية على ادارة الموارد المائية من ناحية وعلى تطبيق سياسة تسويقية ناجحة للمحاصيل الزراعية.

كما أن احد المقترحات لمواجهة هذه الاثار السلبية هو تعميم وجود تعاونيات متخصصة في تسويق بعض المحاصيل الزراعية و تعاونيات متعددة الانشطة ، و يمكن ان تلعب التعاونيات دور رئيسي في اقناع المنتجين بتطبيق دورة زراعية بشكل اختياري لتحسين استخدام مياه الري من اجل الحصول على كميات كافية من المنتجات للتسويق بأسعار و بشروط افضل وهذا يتطلب مناقشات عديدة تدل على ضرورة استمرار الحوار بين الفاعلين و صناع القرار من اجل تكوين رؤية استراتيجية توافقية بشأن التعاونيات و دورها في تنمية القطاع الزراعي.

المحور الثالث : سياسي و استراتيجي.

يرتبط هذا المحور بالرؤية الاستراتيجية التي تحدد الدور المنتظر من التعاونيات كفاعل أساسي في تنمية القطاع الزراعي. و مع الاخذ في الاعتبار خصائص هياكل الانتاج الزراعي فى مصر و التحديات الراهنة و المستقبلية التي تواجه الزراعة، فان التعاونيات تصبح محرك هام لعملية التنمية يمكنها القيام بوظائف عديدة على مستوى المنتج بما ان قطاع الزراعة في مصر يتميز بوجود عدد كبير من المزارع الصغيرة و الصغيرة جدا فان الخدمات التي تقدمها التعاونيات تساهم في رفع كفاءة العملية الانتاجية و زيادة الانتاج و زيادة دخل المزارعين. و تتمثل هذ ة الخدمات في تقديم المعلومة التسويقية او تسويق المنتجات لحساب صغار المزارعين للحصول على اسعار مناسبة مما يساهم في زيادة دخول المزارعين ، تقديم الخدمات المصاحبة للعملية التسويقية مثل التخزين و الفرز و التعبئة ، توفير المدخلات الزراعية و تأجير المدخلات الزراعية ، تقديم الخدمة الارشادية و الاستشارة الفنية ، كما يبدو جليا ان تطوير التعاونيات الزراعية هي عملية متعددة الابعاد تتطلب رؤية استراتيجية و مراحل تنفيذية محددة على مدى عدة سنوات و بدون هذا فان اتخاذ بعض التعديلات الجزئية لن يؤدى الى نتائج فعالة.

أوضحت دراسة قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى [٤] أن قطاع الزراعة يقوم بدور هام فى البنيان الاقتصادى القومى بجمهورية مصر العربية، إذ يقع على عاتقه توفير الغذاء والكساء للسكان، وقد اتسمت الفترة الحالية بتناقص مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى وضعف معدلات النمو فى الإنتاج الزراعى، وتزايد العبء على ميزانية الدولة لدعم السلع الغذائية ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعى، وتراجع معدلات الإكتفاء الذاتى لمعظم السلع الغذائية، وتزايد العجز فى الميزان التجارى الزراعى. الأمر الذى استوجب بصفة عامة تفعيل دور المؤسسات الزراعية المصرية بصفة عامة والجمعيات التعاونية الزراعية بصفة خاصة لتوفير وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق وتصدير المحاصيل الزراعية بصفتها منظمات اقتصادية واجتماعية تعتمد على ذاتها فى القيام بجميع أعمالها لتمكين المزارعين اقتصادياً واجتماعياً

حيث أنها من أهم الوسائل التى تستخدمها الدولة لتوفير الخدمات ومستلزمات الإنتاج للمزارعين فى القطاع الزراعى، حيث يعانى صغار المزارعون أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية والذين يمثلون نحو ٨٠٪ من إجمالى المزارعين بمصر والذين تبلغ حيازتهم أقل من اثنان فدان من تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ إتباع سياسة التحرر الاقتصادى والتى أدت إلى إرتفاع القيمة التأجيرية للفدان ، وكذلك إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المختلفة والصعوبات التى تواجههم فى التسويق الزراعى، وقد إرتفعت هذه المعاناة مع إرتفاع كل العناصر السابق ذكرها بعد الاصلاح النقدى وتحرير سعر الصرف للجنيه المصرى والذى هبط لأكثر من ٦٠٪ من قيمته، هذا بالإضافة إلى عدم وضوح دور الجمعيات التعاونية لمساعدة المزارعين فى التغلب على مشاكلهم التسويقية وغيرها.

كما أنه عند تقديم الجمعيات الزراعية المحلية متعددة الاغراض للخدمات والمساعدات وتبادل المعلومات مع الحائزين والجمعيات الاخري يؤكد على كفاءة وفعاليتها ، كما أن التنسيق بين الجمعيات يمنع الازدواجية ويجعل التعاونيات تستفيد من الامكانيات المتاحة للجمعيات الأخرى كما أن درجة التنسيق المنظمى وعلاقته بدور الجمعية فى التنمية الزراعية في المجال الاقتصادى والاجتماعى والبيئى بين التعاونية والتعاونيات الأخرى بالمنطقة والجهات المشرفة عليها على مستوى المركز الإدارى والمحافظة والمستويات الأعلى يزيد من الفعالية المنظمية وتزداد فرص التبادل للإمكانيات المتاحة بين الجمعية والجمعيات الأخرى مما يجعل هناك أنشطة مشتركة بينهم مما يساعد على انجاز الأنشطة بفاعلية ويؤكد أيضاً على أن تقديم الجمعيات للخدمات والمساعدات وتبادل المعلومات يؤكد على كفاءة وفعالية الجمعية، كما أن التنسيق بين الجمعيات يمنع الازدواجية ويجعل التعاونيات تستفيد من الامكانيات المتاحة للجمعيات الأخرى .

مفهوم الزراعة التعاقدية

يتضمن مفهوم الزراعة التعاقدية [٥] مكونات أو شركة تجارية زراعية كبيرة تتكامل بشكل عكسي من خلال تشكيل تحالفات مع مجموعات من أصحاب الحيازات الصغيرة ، ومن خلال العقود المكتوبة أو الشفهية ، توفير المدخلات الزراعية مثل الائتمان والإرشاد مقابل تسليم مضمون للمنتجات ذات جودة محددة غالبًا بسعر محدد مسبقًا. قد تتضمن ترتيبات التعاقد هذه أيضًا تكاملًا أفقيًا حيث لا تقدم الشركات مدخلات مباشرة في صنع القرار على مستوى المزرعة فحسب ، بل تشجع أيضًا تكامل الأنشطة المختلفة عبر مجموعة من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال مجموعات المزارع. قد تقوم هذه المجموعات بتنسيق الزراعة والحصاد بالإضافة إلى تسهيل أو إدارة ترتيبات التخزين والنقل. من المحتمل أن يكون هناك العديد من أنواع العقود كما

---

[٤] محمودمحمد خلاف (دكتور)،خالد عزيز(دكتور) محمد حسن (دكتور)، الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعى ودورها فى التمكين الاقتصادى للمزارعين ,الخطة البحثية لقسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى،مركز البحوث الراعية،القاهرة، ٢٠٢١.

[5] **Phillip Ray Simmons(Dr), Overview of Smallholder Contract Farming in Developing Countries ,Agricultural and Development Economics Division ,the Food and Agriculture Organization of the United Nations, ESA Working Paper No. 02-04, University of New England (Australia), (SourceRePEc),,February 2002.**

هو الحال بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة المتعاقد معهم. ومع ذلك ، هناك عناصر مشتركة تميز "الزراعة التعاقدية" عن البدائل مثل الزراعة المزروعة والمشاركة في الزراعة والبيع من خلال الأسواق المحلية. تؤثر الزراعة التعاقدية على تسويق المنتجات وعادة ما تكون واحدة على الأقل من المراحل الثلاث الأخرى التي تشتمل على نظام زراعي دقيق: توريد المدخلات والإنتاج والمعالجة. عادة ما تقتصر أبسط العقود على نوع من البيع الآجل. على سبيل المثال ، يتلقى منتجو Mango stein في بالي مدفوعات في وقت مبكر من الموسم مقابل تأكيدات بأنهم سيقدمون المحصول إلى مصدرين معينين يدفعون لهم ما تبقى من سعر السوق السائد في وقت التسليم. العقود الأخرى أكثر تعقيدًا. يتعاقد منتجو بذور الذرة في شرق جاوة مع شركة بذور متعددة الجنسيات باستخدام عقود تشمل شروط الجودة والكمية ، وتوفير الائتمان وتتطلب اجتماعات مجموعة المزارعين مع مسؤولي الإرشاد في الشركة للتعرف على إدارة محاصيل البذور. يخضع هؤلاء أصحاب الحيازات الصغيرة لرقابة صارمة في استخدامهم للأسمدة ومبيدات الآفات وقرارات الإدارة الأخرى مثل كثافة الزراعة وتوقيت الزراعة والحصاد وأنواع المحاصيل المصاحبة المسموح بها.

أسباب النجاح في الزراعة التعاقدية

يمكن اشتقاق معايير نجاح عقود معينة في تعزيز الرفاهية من النظر في كيفية عمل العقود. إذا تم إبرام العقود بحرية ولم تكن هناك عوائق أمام الخروج منها ، فإن استمرار الترتيبات التعاقدية بمرور الوقت يشير إلى أن كلا الطرفين يعتقد أنهما أفضل حالًا ، وبالتالي يمكن القول إن العقد "ناجح". وبالتالي ، يمكن قياس نجاح العقود من خلال ما إذا كانت تستمر مع مرور الوقت مما يشير إلى أن كلا الشريكين راضيان عن الترتيب و من المهم أن أصحاب الحيازات الصغيرة لديهم بعض الخبرة في إنتاج المحاصيل (أو محاصيل مشابهة جدًا) سابقًا وفي بعض الحالات مع الشركة المتعاقدة. وبالتالي ، بدا أن دخول العقد هو جزء من تطور ترتيبات البيع الخاصة بهم وليس شيئًا جديدًا. ولم يكن هناك ما يشير إلى ضغوط من شركات الأعمال الزراعية لإبرام عقود.

يذهب (Glover ١٩٩٠) [٦] خطوة أخرى إلى الأمام ويحدد النجاح من حيث (١) استمرارية العقد و (٢) الآثار التوزيعية للعقد، كما أوضح أن هناك بعض العوامل البيئة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمادية التى يعتمد عليها نجاح الزراعات التعاقدية حيث اهتمت بعض الدراسات بالعمل على دراسة كيفية تنفيذ ونجاح الزراعات التعاقدية للحيازات الصغيرة لدى صغار الزراع وتسويق منتجاتهم لدى الاسواق المختلفة بما للتعاقد و العقود من تأثيرات على مستوى المجتمع وتفضيل بعض نماذج التسويق من مجموعات على مجموعات أخرى فى الاسواق ويعتمد ذلك علي بعض المتغيرات التالية:-

- **<u>الأسواق القوية:</u>** بيئة السوق ضرورية لنجاح العقد يجب أن تكون الطلبات التي تلبيها شركة الأعمال التجارية الزراعية من خلال التعاقد مع مصادر قوية وغير متقلبة للغاية إذا أريد للعقود مع أصحاب الحيازات الصغيرة أن تنجح. للعقود بين الشركات وأصحاب الحيازات الصغيرة تكاليف بدء تشغيل كبيرة ويمكن أن تؤدي فترة انخفاض الطلب على المنتج النهائي إلى تدمير استمرارية العقد لأنه ينضج على مدى عدد من المواسم التي تؤدي إلى التخلي عن العقد والخسائر.
- **<u>السياسات المؤسسية الكلية:</u>** تتبع حكومات البلدان النامية مجموعة من السياسات لمعالجة الشواغل الاستراتيجية ، وتحسين الدخل والثروة ، وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. تعمل هذه السياسات عبر المجتمع وهي مصممة لتلبية احتياجات غالبية المواطنين بدلاً من مصالح قطاعية معينة مثل الزراعة أو التصدير على هذا النحو ، فإن هذه السياسات مستهدفة بالضرورة بشكل غير كامل وقد تعمل عن غير قصد ضد مصالح معينة. السياسات الكلية التي من المحتمل أن تؤثر على الزراعة التعاقدية هي قواعد ملكية الأراضي والضرائب وأسعار الصرف والأمن الغذائي، قد تفضل قواعد ملكية الأراضي ، ولا سيما تلك التي تمنع الأجانب من حيازة الأرض ، الزراعة التعاقدية عن طريق منع تطوير

[6] Glover, D. and K. Kusterer (1990), Small Farmers, Big Business: Contract Farming and Rural Development, Macmillan, London.

المزارع من قبل الشركات متعددة الجنسيات. هناك قضية إضافية هنا وهي المخاطر السيادية التي تنشأ ليس لأن الحكومات تمنع الملكية الأجنبية أو الحيازات الكبيرة ولكن لأنها قد تفعل ذلك في المستقبلو تزود العديد من عقود المزارع إما أسواق التصدير أو الاستيراد المتنافسة ، وبالتالي يمكن أن تؤدي أسعار الصرف المتقلبة إلى صعوبات حيث يتم تحقيق الإيرادات بعملة واحدة بينما يتم تكبد التكاليف بعملة أخرى. وبالتالي فإن أنظمة أسعار الصرف المستقرة تفضل التعاقد والأنظمة غير المستقرة تعرض العقود للخطر. من المفترض أن تضمن سياسة الأمن الغذائي حصول السكان في البلدان النامية على تغذية جيدة. غالبًا ما تستخدم مثل هذه السياسات أداتين لتحقيق الأهداف: الاكتفاء الذاتي في الإنتاج والتحكم في أسعار المواد الغذائية. عادة ما يتم تحقيق إنتاج مكتفي ذاتيًا من المواد الغذائية الأساسية ، والذي يعني عادةً عدم الاعتماد كثيرًا على الواردات الغذائية ، من خلال دعم المدخلات مثل الأسمدة أو المواد الكيميائية الأخرى ، وفي بعض الحالات ، عن طريق التسويق الإجباري للسلع الأساسية من خلال المجالس التي تسيطر عليها الحكومة المخولة البيع بأسعار تختلف عن تلك الأسعار التي يتلقاها المنتجون. لا تتعارض سياسات الأمن الغذائي بالضرورة مع الزراعة التعاقدية حيث إن أصحاب الحيازات الصغيرة المتعاقدون على الإنتاج قد يستفيدون من المدخلات الزراعية المدعومة، ومع ذلك عادة ما يعني دعم الإنتاج التقليدي أن منتجي المنتجات غير التقليدية يواجهون منافسة أكبر في الأسواق على المدخلات والمخرجات. هذه التشوهات ، رغم أنها قد تكون مبررة في سياق كلي ، تعمل ضد مصالح التوسع الزراعي القائم على عقود المحاصيل غير التقليدية.

- **التكنولوجيا المتطورة**: قد تشجع بيئة العقد على المشاركة في العقد عادة ما تتطلب المحاصيل المتعاقد عليها تقنية متطورة (Key and Rustin، ١٩٩٩).[٧] تتطلب هذه المحاصيل معلومات متخصصة لإنتاجها ، وهي كثيفة رأس المال نسبيًا وتتطلب مستويات عالية من مبادرة الإدارة التي قد لا تكون ممكنة مع العمالة المأجورة، حيث أحيانا ما يتمتع أصحاب الحيازات الصغيرة بإمكانية محدودة للحصول على الائتمان والمعلومات ، ومن ثم هناك أوجه تآزر من التعاقد مع شركات الأعمال التجارية الزراعية التي توفر رأس المال والدعم الإرشادي المتخصص.
- **ملكية الأرض**: أوضح (Porter & Phillips-Howard، ١٩٩٧)[٨] إذا كانت حيازة الأراضي غير واضحة من منظور قانوني فإن الأرض لن تكون مفيدة كضمان للقروض، تتمتع الشركات المتعاقدة بعد ذلك بميزة إستراتيجية رئيسية في التفاعل مع أصحاب الحيازات الصغيرة ويصبح الوصول إلى الائتمان سببًا للتعاقد إذا كانت حيازة الأراضي غير مؤكدة ، فعلى سبيل المثال بسبب سياسة إصلاح الأراضي فإن أصحاب الحيازات الصغيرة بحاجة إلى تجنب المخاطرة بشكل أكبر وليس من المرجح أن يتجنبوا الاستثمارات الهائلة الكبيرة في المشاريع الجديدة أو تحسينات الأراضي و قد توفر المرونة في التعاقد وسيلة للتغلب على المشاكل المرتبطة بعدم اليقين اذا أن عقود الإيجار القصيرة في مخططات تسوية الأراضي أو أنواع أخرى من إصلاحات الأراضي الحكومية التي تخلق حالة من عدم اليقين بشأن الملكية من المرجح أيضًا أن تفضل الزراعةالتعاقدية مع تكاليف بدء التشغيل المنخفضة بيئة الإدارة
- **بيئة الإدارة**: بالاضافة الي أنه يتوقف النجاح النهائي للزراعة التعاقدية ليس فقط على البيئة الاقتصادية والسياسة ولكن أيضًا على بيئة الإدارة حيث تبرز مجموعتان من القضايا الأولى هي جودة الإدارة ، الثانية هى أنواع الإجراءات التي تتخذها الإدارة حيث يتطلب الامر الجودة في إدارة الزراعات التعاقدية بشكل مباشر ولكن هناك عدد من الأوراق التي تشير إلى هذه القضايا لم تنجح في إدارة العقود في إفريقيا نظرا لاستخدام موظفين غير مؤهلين ولديهم قيم ثقافية غير مناسبة في الأدوار الإدارية، حيث نقص المعرفة بالقيم الثقافية يساهم في ضعف الأداء وفشل العقود من خلال سوء فهم القضايا وعمليات حل النزاعات غير الملائمة وسوء التواصل بالاضافة الى أن الموظفين المحليين في مناصب إدارة العقود في الشركات المتعاقدة ضعيفى المهارات والخبرات.

[7] **Key, N and D. Runsten (1999), Contract farming, smallholders, and rural development in Latin America: the organisation of agroprocessing firms and the scale of outgrower production, World Development 27(2), 381-401.**
[8] Porter, G. and K Phillips-Howard (1997), Comparing contracts: an evaluation of contract farming schemes in Africa, World Development 25(2), 227-238.

يتعرض أصحاب الحيازات الصغيرة للسلوك الفاسد من قبل موظفي شركات الأعمال التجارية الزراعية في عدة نقاط في العقد قد يحصل الموظفون الفاسدون على رشاوى من مشتريات المدخلات الزراعية التي يتم توريدها إلى أصحاب الحيازات الصغيرة المتعاقد معهم ودفع ثمنها في النهاية، و قد يوفر التسليم أيضًا فرصًا للفساد إذا تم تطبيق معايير جودة مختلفة أو جداول تسليم مختلفة على مزارعين مختلفين أو في حالة حدوث انخفاض الوزن تتعلق الجوانب الأخرى للإدارة بإجراءات محددة تتخذها الإدارة لتسهيل تحقيق نتائج العقود الناجحة.

حيث يرى كوستروآخرون(٩)أنه يمكن لمجموعات المزارعين أن تلعب دورًا مهمًا في نجاح العقد من خلال تشجيع تبني التكنولوجيا الجديدة والتكيف مع ظروف السوق المتغيرة وعن طريق الضغط للتعامل مع التغيير السياسي حيث تظهر هذه المجموعات بشكل بارز في أدبيات الزراعة التعاقدية أن مجموعات المزارع تساعد في إدارة العقود من خلال التعامل مع ايجاد حلول للخلافات بين المزارعين والمقاولين والمساعدة في نقل التكنولوجيا من خلال المناقشات الجماعية كما أن مجموعات المزارع الناجحة مبنية على مجموعات موجودة مسبقًا ، بادارة ديمقراطية وليست "من أعلى إلى أسفل" ولديها إما دساتير وبروتوكولات صريحة أو ضمنية على أن تكون المجموعات مستقلة سياسياً وذاتية التمويل حتى تكون فعالة ويمكن أن تكون مجموعات المزارع فعالة بشكل خاص من خلال "الاعتماد على الارتباط" حيث يوجد ارتباط بين الغرض من المجموعة ونشاط العقد يفيد بأن المجموعات المعتمدة على الترابط التعاقدي حيث في كينيا حققت مواقف تفاوضية أفضل للأعضاء ، ووضعت استراتيجيات استثمار طويلة الأجل وحسنت مهارات إنتاج المحاصيل وغالبًا ما يكون لأعضاء مجموعات المزارع اهتمامات متنوعة .

تشير جميع المؤلفات التي تمت مراجعتها من قبل شركات الأعمال الزراعية المفترضة الي امكانية اختيار المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة للتعاقد مع إمكانية الاختيار الذاتي بشكل غير مباشر فقط، وهذا يعكس أن الشركات المتعاقدة عادة ما يُنظر إليها على أنها تتمتع بالسلطة في العلاقات مع أصحاب الحيازات الصغيرة ، ويمكنها ضمنيًا انتقاء واختيار الشركاء للعقود، يعد التمييز بين الاختيار من قبل شركة الأعمال التجارية الزراعية والاختيار الذاتي أمرًا مهمًا لأنه مع الاختيار الذاتي لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين سيحصلون على أكبر قدر من المكاسب سيكونون الأكثر احتمالية لإبرام العقود، أي أن الشركات الأصغر حجماً والأكثر تقييداً التي لا تعمل بشكل جيد في نظام السوق الفوري سيكون لديها حوافز قوية للتفاوض على العقود بدلاً من ذلك إذا كان الاختيار من قبل شركات الأعمال التجارية الزراعية فإن أصحاب الحيازات الصغيرة الأكبر والأقل تقييدًا مع انخفاض تكاليف الوحدة وتقليل التعرض للمخاطر قد يكونون الشركاء الأكثر جاذبية عندما يكون لدى شركات الأعمال التجارية الزراعية القدرة على انتقاء واختيار أصحاب الحيازات الصغيرة للعقد ، فهناك عدد من عوامل الاختيار التي تبدو شائعة عبر العقودالتى تشمل هذه الخبرات الزراعية السابقة لأصحاب الحيازات الصغيرة وحجم المزرعة ، خصوبة المزارع والاعتبارات المجتمعية، الخبرة السابقة مهمة في التعاقد. حقق المنتجون في أمريكا الوسطى والجنوبية ممن لديهم خبرة سابقة في زراعة محاصيل معينة أداءً جيدًا في العقود ، بينما لم ينجح المزارعون الآخرون

يعتبر حجم مزرعة أصحاب الحيازات الصغيرة مهم أيضًا في اختيار المتعاقدين حيث أوضح (Little and Watts)[١٠] بأن المزارعين الأكبر من المحتمل أن يكونوا شركاء أكثر تفاعلا مع الزراعة التعاقدية و يمكن للمزارعين الكبار القيام بمزيد من الإنتاج ، وبالتالي فإن النفقات العامة المرتبطة بالعقد هي نسبة أقل من إجمالي التكاليف وهذا يعني أن التكاليف التي تتكبدها الشركة لتوفير المعلومات الإرشادية وزيارات المزارع وشراء

[9] Glover, D. and K. Kusterer .مرجع سابق

[10] **Little, P.D. and M.J. Watts (eds) (1994), Living under Contract: Contract Farming and Agrarian Transformation in Sub-Saharan Africa, Madison, University of Wisconsin Press.**

المعدات والنفقات الرأسمالية الأخرى المرتبطة بالإعداد أقل لكل وحدة من الإنتاج المتعاقد عليه حيث إن كبار المزارعين في وضع أفضل لتحمل مخاطر المحاصيل ، وقد يمتلكون بالفعل خبرة في تربية المحاصيل وإدارة العمالة وغالبًا ما يكون لديهم مرافق تخزين ونقل للمنتجات الزراعية ، حيث ان كبار المزارعين أكثر قدرة على إدارة الجودة اذ أنه من غير المرجح أن يتم تجميع منتجاتهم ومن ثم يمكن تتبعهم بسهولة أكبر في حالة حدوث مشكلات الجودة ويمكنهم تحقيق وفورات بالحجم في التدقيق وحفظ السجلات تسمح مزايا الحجم هذه للمزارعين الأكبر حجمًا بأن يحصلوا على أسعار أقل من المزارعين الأصغر مع مخاطر تعاقدية أقل لشركة الأعمال التجارية الزراعية، يمكن للمزارعين ذوي المزارع الأكثر خصوبة تحقيق تكاليف وحدة أقل وبالتالي هوامش أعلى من العقود وبالتالي يمكن دفع أسعار أقل من أصحاب الحيازات الصغيرة في المزارع الأقل خصوبة.

أوضح (Eaton and Shepherd، ٢٠٠١)[١١] أن تنفيذ عقود الزراعات التعاقدية هو أمر أساسي لنجاح العقد حيث تتمثل المشكلة الرئيسية في أن الأعمال التجارية الزراعية تُعيق بسبب اللجوء القانوني المحدود عندما "تسوء الأمور"و من غير المرجح أن يستخدم أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية الأرض كضمان لسلف الائتمان أو غيره من المدخلات الزراعية ، كما أن الطبيعة التقليدية لسندات ملكية الأراضي والعمليات القضائية البطيئة تعني أن الامتيازات على قطع الأرض الصغيرة غير مجدية تقريبًا لاسترداد الديون الصغيرة. وبالتالي ، يجوز لأصحاب الحيازات الصغيرة المتعاقد معهم إما تحويل المدخلات التي توفرها شركة الأعمال التجارية الزراعية إلى استخدامات نهائية أخرى في المزرعة أو بيعها أو تحويل الإنتاج المتعاقد عليه إلى مشترين آخرين دون مواجهة أنواع العقوبات المفروضة على المزارعين المتعاقدين في البلدان المتقدمة الذين يتخلفون عن السداد. وبالتالي ، فإن إحدى المشكلات العاجلة التي تواجه شركة الأعمال التجارية الزراعية التي تُبرم عقدًا تتمثل في ضمان تقليل التقصير في العقد إلى الحد الأدنى من منظور شركة الأعمال التجارية الزراعية ، فإن العنصر الرئيسي في الامتثال للعقد هو تزويد أصحاب الحيازات الصغيرة بآفاق موثوقة لتجديد العقد ورغبتهم في ذلك، في هذا الصدد ، يمكن النظر إلى أصحاب الحيازات الصغيرة على أنهم يضمنون الدخل المستقبلي بدلاً من الأصول لتأمين التحويلات المسبقة من العقوداذ يجب أن يكون العقد جذابًا بدرجة كافية بحيث تتجاوز التكاليف التي يتحملها أصحاب الحيازات الصغيرة نتيجة التخلف عن السداد والمتعلقة بالاستبعاد في المواسم المستقبلية الفوائد التي يحصلون عليها الافتراضي مثل القدرة على دفع المستحقات إذا كان العقد جذابًا بشكل هامشي فقط من حيث الربح ، فإن مخاطر التخلف عن السداد تكون أعلى حيث يمكن للشركات القيام بأشياء أخرى لتقليل التخلف عن السداد. يمكن توجيه القروض من خلال مجموعات المزارع بحيث يؤدي التقصير ، تقديم المجموعة بشكل جماعي لا يتخلف عن السداد ، إلى تكاليف اجتماعية قد تؤدي المراقبة والتواصل إلى علاقات تخلق ضغوطًا شخصية للامتثال للعقد حيث تشمل الاستراتيجيات الأخرى لتجنب التخلف عن السداد وجود قواعد صارمة للتعامل مع المتعثرين ، وإذا أمكن ، التعاون بين المشترين في مقاطعة الإنتاج المحوَّل حل النزاعات.

وقد أضـــاف Fulton & others [١٢] أنه يجب أن يكون مديرو العقود قادرين على التعامل مع الخلافات إذا أريد للعقود أن تكون ناجحة بعيدا عن العديد من حالات سـوء التفاهم والخلافات الناشـئة في العقود كانت من اهم قضـايا أصـحاب الحيازات الصـغيرة حول الجوانب التشـغيلية للعقود التى بدت هي

11 Eaton, C. and A.W. Shepherd (2001), *Contract Farming: Partnerships for Growth*, FAO,Agricultural Services Bulletin 145, Food and Agricultural Organisation, Rome.

12 **Fulton, A.L.A., Amabel, L.A. and R.J. Clark (1996), Farmer decision making under contract farming in northern Tasmania, in D. Burch, R.E. Rickson and G. Lawrence (eds), *Globalisationand Agri-food Restructuring: Perspectives from the Australasia Region*, Avebury, Brookfield.**

القاعدة وليس الاستثناء. عندما تنضج العقود بعد فترة التشغيل الأولية ، فقد تنشأ مشكلات حول أخطاء حقيقية أو متخيلة يعاني منها أصحاب الحيازات الصغيرة من الإجراءات التي اتخذتها الشركة المتعاقدة حيث تشير دراسات الحالة الخاصة بعقود البطاطس الكندية والأسترالية المتعاقد عليها إلى أن هذا أمر شائع أيضًا في الزراعة التعاقدية في البلدان المتقدمة كما أن فترة التسهيلات بعد إبرام العقد تتبعها فترة تشديد للعقد على الرغم من عدم وجود بيانات منشورة عن الأسعار ومعدلات الدعم الفعالة على مدى دورة حياة العقد لتشديد شروط العقد حيث من المرجح أن تتضمن عقود الموسم الأول بعض الدعم لتكاليف إنشاء أصحاب الحيازات الصغيرة قد يأخذ هذا شكل اهتمام مكثف من مسؤولي الإرشاد في الشركة أو المساعدة في استثمارات رأس المال التي يتم تضمينها ضمنيًا في العقود من خلال تحديد الأسعار بسخاء ودعم المدخلات. السبب الثاني لإمكانية تشديد العقود هو أن المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة نسبيًا والذين يحققون أرباحًا أقل من العقد هم أقل عرضة لتجديد العقود أو أن يطلب منهم التجديد من قبل شركة الأعمال التجارية الزراعية نظرًا لأن المنتجين ذوي التكلفة العالية يتركون العقد ، يمكن لشركة الأعمال التجارية الزراعية التفاوض على شروط أكثر صرامة دون تعريض قاعدة مشترياتها للخطر إذا حدث هذا ، فإنه يترك لأصحاب الحيازات الصغيرة التصور الصحيح بأن العقد كان يزداد صرامة بمرور الوقت ، ومن المفترض أن لديهم شيئًا يشكون منه.

الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية المحلية متعدد الاغراض نحو الزراعات التعاقدية:

تعتبر التعاونيات الزراعية المحلية متعددة الاغراض فى الوضع الحالي جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع الاجتماعى والاقتصادى, وأحد أدوات العمل الوطنى والقومى والعالمى, تتأثر بالتنظيمات الاقتصادية والنظم السياسية ونظم الإدارة ومستوى التطور العلمى والتقنى إلى جانب تأثرها بالقيم والتقاليد الاجتماعية السائدة، هذا ولم يكن مفهوم التعاون كقطاع من قطاعات الاقتصاد القومى من المفاهيم عديمة الهوية، بل تمتد جذوره إلى أغوار التاريخ فى مراحله المختلفة حيث اعتمدت الطبيعة البشرية على التعاون فى مختلف شئونها سواء أمتد ذلك لتلافى خطر الفيضانات لتوفير الغذاء أو لإعداد المأوى. وتطورت فكرة التعاون لتأخذ الشكل الذى أصبحت عليه المنظمات المعاصرة، وإن كان التعاون فى مراحله البدائية قد اصطبغ بطابع التعاون الفطرى أو الطبيعى، فلم يأخذ شكله المنظم الذى أستند على الأسس التعاونية وتبلور فى صورته التى نراه عليها الآن إلا فى أعقاب ظهور الرأسمالية الحديثة التى احتلت مكانتها على أنقاض النظام الإقطاعى، وركزت الرأسمالية أهدافها فى تحديد كميات الإنتاج والأجور والأسعار بما يضمن العائد المجزى والربح الوفير لصاحب المشروع دون أى اعتبار للقيم الأخلاقية والإنسانية والاجتماعية التى انعكست فى مظالم لا حدود لها لطبقة العمال[١٣]

أهم المشاكل التى تعانى منها التعاونيات[١٤]:

تعرضت التعاونيات الزراعية فى مصر لكثير من المشاكل والمعوقات وكان نتيجة هذه المشاكل أن عجزت التعاونيات عن تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة، وكذلك لم تستطيع مواكبة المتغيرات المحلية والعالمية، وترتب على ذلك ضعف وإهتزاز أوضاع التعاونيات حتى أصبحت تعيش فى جمود تام ولم تستطع إنجاز الدور المنوط بها فى التنمية الاقتصادية والإجتماعية حيث تتركز مشاكل التعاونيات فى ثلاث جوانب رئيسية وهى: مشاكل إدارية، ومشاكل تمويلية، ومشاكل تسويقية.

[١٣] – معهد التخطيط القومى، مستقبل التعاونيات في المرحلة القادمة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم١٣٧، يناير ٢٠٠١.

[١٤] – محمد حسن أحمد على(دكتور) خالد عزيز عبد السلام أحمد(دكتور)، تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثلاثون – العدد الثالث – سبتمبر ٢٠٢٠ ٢٠٢٠

حيث شهدت الحركة التعاونية فى مصر على مدى التاريخ أشكالاً متعددة من المشكلات التشريعية والإدارية تمثلت فى ملامحها فى إنعدام ثقة الزراع فى التعاونيات لتدخل الحكومة فى شئونها حيث استولت الأجهزة الحكومية متمثلة فى البنك الزراعي المصري من خلال التمكين من مقار ومخازن التعاونيات علاوة على إنتقال مهام واختصاصات التعاونيات الأصلية إلى الفروع والوحدات التابعة لهذا البنك حيث يعد ضعف الممارسات الديمقراطية من المشاكل الهامة فى التعاونيات، ويمكن القول أن معظم إن لم يكن كل مجالس الإدارة خاصة على مستوى القرية تدار إدارة فردية، وإنعدام الثقة لدى الأعضاء بجدوى حضور اجتماعات الجمعية العمومية، وغموض بيانات الميزانيات العمومية بالنسبة لغالبية الأعضاء بالاضاة الي ضعف مستوى الجهود التى بذلت من أجل رفع كفاءة أعضاء مجالس الإدارات أو الجهاز الوظيفى من خلال التدريب التعاونى لعدم سلامة الخطط التى وضعت محتواها واختبار القائمين عليها وأساليب تنفيذها وغياب الحوافز للمتدربين.

أوضح Ponte [١٥] علي مدى العقدين الماضيين حدثت تغييرات أدت الى تحرير السوق تأثيرا عميقا في الزراعة في معظم الدول المتقدمة والنامية وإلى تحرير أسواق الغذاء المحلية وفتح الأسواق الدولية وتوسيعها لعديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الزراعة الإفريقية للتحرير وإصلاح الاقتصاد الجزئي المرتبط بقروض حكومية أقل ، وإنتاج أقل شبه حكومي في أسواق المواد الغذائية ، وإزالة دعم الأسعار ودعم المدخلات. تظهر هذه الدراسات أن تحرير السوق يؤدي إلى تغيير أنماط الإنتاج الزراعي من حيث مزيج المحاصيل والماشية في المزرعة ، وزيادة الإنتاج الكلي من الناحية المادية والقيمية ، وتغيير أنواع المنتجات الغذائية التي تدخل الأسواق الدولية و تظهر الدراسات أيضًا أن القيم والعادات التقليدية في الزراعة يتم استبدالها بالمعاملات التي تعكس بشكل متزايد "الثقافة النقدية .

[15] Ponte, S. (2000), From social negotiation to contract: shifting strategies of farm labour recruitment in Tanzania under market liberalisation, World Development 28(6), 1017-1030.

متغيرات الدراسة المتعلقة بدور الجمعيات التعاونية الزراعية

تعرضت الدراسة لبعض المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بموضوعات الزراعات التعاقدية بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية المتعددة الاغراض بما يوضح الوضع الحالي والراهن لهذة التعاقدات وذلك علي النحو التالي:-

١. تطور عدد الجمعيات التعاونيات الزراعية:

يتضح من الجدول رقم (٣) أن متوسط إجمالي عدد الجمعيات التعاونية الزراعية ومتوسط عدد أعضائها ومتوسط رأس مالها على مستوى الجمهورية خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩/٢٠١٨ بلغ نحو ٥٧٦١ جمعية، ٤٤٩٢ ألف عضو، ١٩٨ مليون جنيه على التوالى. حيث بلغت عدد الجمعيات فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٥٦٥٨ جمعية آخذه فى التزايد بمعدل تغير سنوى ٠,٢٥ حتى بلغت عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٥٨٦٩

جدول رقم (٣) تطور إجمالى عدد الجمعيات التعاونيات الزراعية وعدد الأعضاء ورأس المال خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٥– ٢٠١٩/١٨).

البيان / السنوات	إجمالى عدد الجمعيات	إجمالى عدد الأعضاء (بالألف)	إجمالى رأس المال (مليون جنيه)
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٦٥٨	٤٢٨٦	٩٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٦٩٦	٤٢٠٩	١٠٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٦٨٩	٤٣٥٦	١٠٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٧١٧	٤٣٤٢	١٤٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٧٢٩	٤٤١٥	١٧٨
٢٠١١/٢٠١٠	٥٧٣٧	٤٤٠٢	١٨٩
٢٠١٢/٢٠١١	٥٧٤٥	٤٥٥٢	١٩٧
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٧٧٠	٤٤٩٤	٢٥١
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٧٨٦	٤٦٧١	٢١٣
٢٠١٥/٢٠١٤	٥٧٩٥	٤٧٩٣	٢٢٩
٢٠١٦/٢٠١٥	٥٨٠١	٤٧٠٥	٢٥٥
٢٠١٧/٢٠١٦	٥٨٠٩	٤٤٩٦	٢٥٠
٢٠١٨/٢٠١٧	٥٨٥٥	٤٥٢٢	٢٦٥
٢٠١٩/٢٠١٨	٥٨٦٩	٤٦٥٠	٢٩٧
المتوسط	٥٧٦١	٤٤٩٢	١٩٨

المصد:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى، أعداد مختلفة.

جمعية تعاونية زراعية. وبلغ عدد أعضاء الجمعيات ٤٢٦٨ أقل عدد عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وأكبر عدد كان ٤٧٩٣ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ثم تزايد إلى ٤٨٦٩ عضو عام ٢٠١٩/٢٠١٨، بينما بلغ رأس المال الجمعيات أقل قيمة ٩٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، حيث بلغ أقصى قيمة ٢٩٧ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

كما يتضح من الجدول رقم (٤) بالملحق أن متوسط إجمالى عدد جمعيات الائتمان بلغ نحو ٥٧٦١ جمعية تمثل حوالى ٧٥,٥٪ من إجمالى عدد الجمعيات التعاونيات الزراعية تخدم متوسط زمام منزرع نحو ٦ مليون فدان، وبلغ متوسط إجمالى عدد أعضاء جمعيات الائتمان نحو ٣٧٢٦ ألف عضو، تمثل حوالى ٨٣٪ من متوسط إجمالي عدد الأعضاء، بينما بلغ متوسط رأس مال جمعيات الائتمان نحو ٩٠ مليون جنيه، تمثل حوالى ٤٠٪ من متوسط إجمالى رأس المال، وبلغ متوسط نصيب عضو جمعية الائتمان من رأسمالها نحو ٢٤ جنيه، بينما بلغ متوسط نصيب الفدان من رأسمالها بلغ نحو ١٥ جنيه.

وتوضح معادلات الاتجاه الزمنى العام جدول رقم (٤) لعدد جمعيات الائتمان رأس المال والزمام المنزرع وعدد الاعضاء وراس المال ومتوسط نصيب العضو من رأس المال فقد تبين من المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٣)، ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعنى ذلك أن مقدار الزيادة السنوية لعدد جمعيات الائتمان تتزايد بحوالى ٦,٦ جمعية سنوياً بمعدل تغير ٠,١٥ ٪ من متوسط الفترة. وبالنسبة للزمام المنزرع تبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٣)، ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعنى ذلك أن مساحة الزمام المنزرع تدور حول متوسطها الحسابى والذى بلغ حوالى ٦ مليون فدان. أما بالنسبة لعدد الأعضاء فقد تبين من المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٣)، ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعنى ذلك أن مقدار الزيادة السنوية لعدد الأعضاء يقدر بحوالى ٣١ ألف عضو سنوياً بمعدل تغير ٠,٨٤ ٪ من متوسط الفترة.

جدول رقم (4) معادلات الاتجاه الزمنى العام لعدد الجمعيات التعاونيات الزراعية للائتمان والزمام المنزرع وعدد الأعضاء ورأس المال ومتوسط نصيب العضومن رأسمالها خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٥– ٢٠١٩/١٨).

البيان	رقم المعادلة	المعادلات	المتوسط الحسابى	معدل التغير السنوى %	ر٢	قيمة "ف"
عدد جمعيات الائتمان	١	ص^هـ=٤٢٣٧,٤٧+٦,٥٩س هـ (١٢,٨٩)**	٤٢٨٠,٣	٠,١٥	٠,٩٣٨	**١٦٦,٢
الزمام المنزرع (فدان)	٢	ص^هـ=٥٦٩٩,٧+٤٦,٧س هـ (٢,٦٢)*	٦٠٠٣,٢	٠,٧٨	٠,٣٥	*٦,٨٦
عدد الأعضاء (بالالف)	٣	ص^هـ=٣٥١٣,٦+ ٣١,٣٣ س هـ (٣,٦)*	٣٧١٧,٣	٠,٨٤	٠,٥٢	**١٣,١
راس المال (بالمليون جنيه)	٤	ص^هـ = ٤٦,٥ +٥,٧ س هـ (٤,٤٦)**	٨٣,٦	٦,٨٣	٠,٦٣	**١٩,٨٥
متوسط نصيب عضو جمعية الائتمان من رأسمالها	٥	ص^هـ = ١٣,٤٨ +١,٣٧ س هـ (٣,٨٣)**	٢٢,٤	٦,١٢	٠,٥٥	**١٤,٦٧
متوسط نصيب الفدان من رأسمالها (جنيه فدان)	٦	ص^هـ= ٨,٨٠ +٠,٨٥ س هـ (٣,٤٦)**	١٣,٩	٦,١١	٠,٥٠	**١٢,٠١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٤) .معدل التغير السنوى = قيمة ب ÷ المتوسط × ١٠٠ ** معنوى عند مستوى ٠,٠١( ) الارقام بين الأقواس تمثل قيمة (ت) المحسوبة.حيث: ص^هـ = القيمة التقديرية لعدد الجمعيات التعاونيات الزراعية للائتمان والزمام المنزرع وعدد الأعضاء ورأس المال ومتوسط نصيب العضو من رأسمالها. هـ = السنوات ١ ، ٢ ، .....، ١٧. س هـ = عامل الزمن وفقاً للفترة الزمنية المحددة.

وقد يرجع ذلك إلى زيادة تفتت الحيازة الزراعية سنوياً. كما تبين من المعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (٣)، اتضحت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد لرأس مال الجمعيات عند مستوى معنوى ٠,٠١ ويعنى ذلك أن مقدار الزيادة السنوية لرأس مال جمعيات الائتمان تزايد بحوالى ٧,٥مليون جنيه سنوياً بمعدل تغير ٦,٨ ٪ من متوسط نفس الفترة. وبالنسبة متوسط نصيب عضو جمعية الائتمان من رأسمالها فقد تبين من المعادلة رقم (٥) بالجدول رقم (٣)، ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعنى ذلك أن مقدار الزيادة السنوية لمتوسط نصيب العضو من رأس مال الجمعية تزايد بحوالى ١,٤ جنيه سنوياً بمعدل تغير ٦,١٢ ٪ من متوسط نفس الفترة. أما بالنسبة متوسط نصيب الفدان جمعية الائتمان من رأسمالها فقد تبين من المعادلة رقم (٦) بالجدول رقم (٣)، ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعنى ذلك أن مقدار الزيادة السنوية لمتوسط نصيب الفدان من رأس مال الجمعية تزايد بحوالى ٠,٨٥ جنيه سنوياً بمعدل تغير ٦,١١ ٪ من متوسط نفس الفترة.

٢. العوامل الاجتماعية والاقتصادية لتمكين عينة الدراسة من الزراعة التعاقدية

أ- العوامل الاجتماعية:

١- علاقة عمر المزارع بالزراعة التعاقدية: يتبين من الجدول رقم (٥) أن فئة الزراع أقل من ٤٠ سنة بلغ عددهم ٤٠ مزارع يمثلون حوالى ٣٣٪ من إجمالى العينة هم الموافقون علي تطبيق الزراعة التعاقدية، ثم فئة الزراع من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة ثم البالغ عددهم ٣٠ مزارعاً يمثلون حوالى ٢٦٪ ، ثم الفئة العمرية للزراع من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة والبالغ عددهم ٣٠ مزارعاً و يمثلون حوالى ٢٦٪ ، وأخيرا الفئة العمرية أكثر من ٦٠ سنة والبالغ عددهم ٢٠ مزارعاً يمثلون حوالى ١٧٪ من إجمالى العينة وتبين مما سبق أن الفئة العمرية للزراع من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة، والفئة العمرية أكثر من ٦٠ سنة يمثلان حوالى ٤٣٪ من إجمالى العينة، وتعد هاتان الفئتان الأكثر خبرة والأقل قدرة على تحمل المخاطر الا أنها الاكثر خبرة بالعمل الزراعى مما يؤهلانهما لتطبيق نظم الزراعة التعاقدية عند تطبيقها.

جدول رقم (٥) توزيع الفئة العمرية لاجمالى العينة بمحافظات الدراسة

الفئة العمرية التى توافق علي الزراعة التعاقدية	عدد المزارعين	%
أقل من ٤٠ سنة	٤٠	٣٣
من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	٣٠	٢٦
من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة	٣٠	٢٦
٦٠ سنة فأكثر	٢٠	١٧
الإجمالى	١٢٠	١٠٠,٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

٢- الحالة التعليمية للمبحوثين نحو الزراعة التعاقدية: يتبين من بيانات الجدول رقم (٦) أن المستوى التعليمى للمزارعين يتباين بين التعليم العالى والأمى، حيث تبين أن فئة الزراع الحاصلين على مؤهل عالى بلغ عددهم ١٠ مزارعين يمثلون حوالى ٨٪ من إجمالى العينة، وكانت فئة الزراع الحاصلين على مؤهل متوسط بلغ عددهم ٢٠ مزارعاً يمثلون حوالى ١٦٪ من إجمالى العينة، كما كانت فئة الزراع الذين يقرأون ويكتبون قد بلغ عددهم ٣٠ مزارعاً يمثلون حوالى ٢٦٪ من إجمالى العينة، بينما كانت فئة الزراع الذين لا يقرأون ولا يكتبون بلغ عددهم ٦٠ مزارعاً يمثلون حوالى ٥٠٪ من إجمالى العينة، تبين مما سبق أن الزراع الحاصلين على مؤهل على أو متوسط والذين يقرأون ويكتبون يمثلون حوالى ٥٠٪ من إجمالى العينة، فى حين أن ٦٠من الزراع الذين لا يقرأون ولايكتبون وهم الأميين يمثلون ايضا ٥٠٪ من إجمالى عينة الدراسة، وهذا يبين أن نسبة كبيرة من الزراع الذين لديهم الخبرات المكتسبة يمكنهم تطبيق الزراعة التعاقدية عندما يتوفر لهم التدريب والتوجيه من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية المتعددة الاغراض.

جدول رقم (٦) الحالة التعليمية لاجمالى العينة بمحافظات الدراسة

الحالة التعليمية	عدد المزارعين	%
مؤهل عالى	١٠	٨
مؤهل متوسط	٢٠	١٦
يقرأ ويكتب	٣٠	٢٦
أمى	٦٠	٥٠
الإجمالى	١٢٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

٣- المهنة و الزراعة التعاقدية: يتضح من بيانات الجدول رقم (٧) توزيع المهنة التى يمتهنها المزارعين بعينة البحث، حيث تبين أن فئة الزراع الذين يمتهنون مهنة الزراعة كمهنة أساسية بلغ عددهم ٧٥ مزارعاً يمثلون حوالى ٦٢,٥٪ من إجمالى العينة، وكانت فئة الزراع الذين يمتهنون مهن أخرى غير الزراعة بلغ عددهم ٤٥ مزارعاً يمثلون حوالى ٣٧,٥٪ من إجمالى العينة، وتبين مما سبق أن فئة الزراع الذين يمتهنون مهنة الزراعة كمهنة أساسية ليس لهم دخل آخر من خارج النشاط الزراعى وبالتالى فهم أكثر قدرة على تطبيق نظم الزراعة التعاقدية من خلال التدريب والتوجيه من المؤسسات التعليمية واجهزة الارشاد الزراعى على عكس فئة الزراع الذين يمتهنون مهن أخرى غير الزراعة والذين يحصلون على دخل آخر من خارج النشاط الزراعى يساعدهم فى الاستفادة من العمليات والاجراءات التى تقدمها الجمعيات التعاونية وبالتالى فيمكنهم أيضا تطبيق نظم الزراعة التعاقدية بصورة جيدة.

جدول رقم (٧) المهنة الأساسية لاجمالى عينة البحث

المهنة الأساسية	عدد المزراعين	%
الزراعة	٧٥	٦٢,٥
مهن أخرى	٤٥	٣٧,٥
الإجمالى	١٢٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

٤- **الحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة:** يوضح الجدول رقم (٨) الحالة الاجتماعية للمزارعين وعدد أفراد الأسرة ، حيث تبين أن حوالى ٩٥ مزارعاً يمثلون حوالى ٧٩٪ من إجمالى العينة متزوجين، وأن حوالى ٢٥من المزارعين يمثلون حوالى ٢١٪ من إجمالى العينة غير متزوجين، مما يوضح أن الغالبية العظمى من إجمالى العينة متزوجين ولديهم أعباء معيشية تؤثر على العملية الإنتاجية والموارد المتاحة لها وبالتالى فإنهم يحتاجون لتعظيم العائد الاقتصادى من تسويق زراعاتهم من خلال الزراعة التعاقدية لتحقيق صافى عائد يمكنهم من مواجهة الاعباء الاسرية والاستفادة من مزايا عملية الزرعة التعاقدية. كما أن عدد أفراد الاسرة فى المجتمعات الريفية له تاثير ايجابى على العمليات الانتاجية الزراعية ، كما أن عدد أفراد الاسرة أقل من فردين يمثل نحو ١٧٪من عينة الدراسة وعدد أفراد الاسرة من ٣-٤ أفراد يمثل نحو٥٨٪ من عينة الدراسة كما بلغت نسبة عدد أفراد الاسرة بعينة الدراسة أكثر من خمسة أفراد نحو ٢٦٪ من اجمالي عينة الدراسة كما يتبين أن فئة الأسر الذين لديهم أولاد يعملون بنسبة أكبر قد تتاح لهم الفرصة أكثر للإستفادة من الخدمات إلى تقدمها الجمعية للزراعات التعاقدية، حيث يتوفر لهم تمويل يمكنهم من ذلك عن الأسر التى بها أولاد لا يعملون.

جدول رقم (٨) الحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة لعينة الدراسة

الحالة الاجتماعية	عدد المزراعين	%	الفئات التي تعمل	عدد أفراد الاسرة	%
متزوج	٩٥	٧٩	أقل من ٢فرد	٢٠	١٧
أعزب	٢٥	٢١	من ٣-٤ افراد	٧٠	٥٨
-	-	-	٥أفراد فأكثر	٣٠	٢٦
الإجمالى	١٢٠	١٠٠	الاجمالى	١٢٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

ب- العوامل الاقتصادية لعينة البحث والزراعات التعاقدية

١- **عمل أفراد الأسرة و حيازة الأرض:** يتضح من بيانات الجدول رقم (٩) توزيع عدد أفراد الأسرة وفقاً للعمل حيث تبين أن الذكور الذين يعملون بلغ عددهم ٧٥ يمثلون حوالى ٦٢,٥٪ من إجمالى العينة وبلغت نسبة البطالة فيهم حوالى ١٢,٥٪ من إجمالى الذكور بالعينة، بينما الإناث الذين يعملون بلغ عددهم ١٠ يمثلون حوالى ٨,٣٪ من إجمالى العينة، وكانت الإناث الذين لا يعملون عددهم ٢٠ يمثلون حوالى ١٦,٧٪ من إجمالى بالعينة. مما سبق يتبين أن المزارعين الذين لديهم أولاد يعملون قد تتاح لهم الفرصة أكثر للإستفادة من الخدمات التى تقدمها الجمعية، حيث يتوفر لهم تمويل يمكنهم من ذلك عن الأسر التى بها أولاد لا يعملون.

جدول رقم (٩) توزيع العينة بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاغراض وفقاً لعدد الذكور والاناث وحيازتهم للأراضى الزراعية.

الفئة	عدد الاسر	%	الفئة	عدد المزارعين	%
ذكور ويعملون	٧٥	٦٢,٥	أراضى ملك	٦٥	٥٤,٥
ذكو ولا يعملون	١٥	١٢,٥	ملك وإيجار	٣٠	٢٥
اناث و يعملون	١٠	٨,٣	إيجار	١٥	١٢,٥
اناث ولا يعملون	٢٠	١٦,٧	وضع يد	١٠	٨
الاجمالى	١٢٠	١٠٠	الإجمالى	١٢٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

كما بوضح أيضا الجدول رقم (٩) أن نحو ٦٥ مزارعاً يمثلون حوالى ٥٤,٥٪ من إجمالى العينة يمتلكون أرض زراعية وأن الذين لديهم اراضى ملك وايجار نحو٣٠مزارع من العينة يمثلون نحو ٢٥٪ من اجمالي عينة الدراسة، وان نحو ١٢,٥٪ من العينة يعملون فى اراضى بالايجار وأن نحو ١٠ مزارعين يمثلون حوالى ٨٪ من إجمالى العينة كانوا لديهم أرض وضع يد، مما يوضح أن الغالبية العظمى من إجمالى العينة لديهم أرض ملك فإن قدرتهم على الاستفادة من عملية الزراعة التعاقدية تزيد بملكية الأرض (أحد أهم عناصر الإنتاج الثابتة) حيث تمكنهم من الحصول على قروض مدعومة للزراعات التى يتعاقدون عليها.

٢- **دور التعاونيات في التمكين الاقتصادي للزراعة التعاقدية من وجهة نظر المزارعين:** يتضح من الجدول رقم (١٠) أن التوزيع النسبى للخدمات التعاونية الزراعية يبين أن التعاونيات لم تقوم بالأدوار المنوطة بها لتفعيل نظام الزراعات التعاقدية و لم تقدم أى خدمات للمزارعين بعينة الدراسة فى مجال توفير خدمات التمويل الا بنسبة ١٥٪، ولم توفر الخدمات التسويقية ولم تقم بتوفير آلات للخدمات الإنتاجية

جدول رقم (١٠) التوزيع النسبي للخدمات الانتاجية ومصادر تمويل الزراعة التعاقدية للمزارع بالجمعيات الزراعية بعينة الدراسة

نوع الخدمة	عدد الزراع المنتفعين بالخدمات	%	مصادر التمويل الذاتي	العدد	%
توفير خدمات تمويلية	١٥	١٣	بنك القرية	١٠	٨
توفير خدمات تسويقية	٠	٠	الجمعية التعاونية الزراعية	٠	٠
توفير خدمات إرشادية	٥	٤	تجار المحاصيل الزراعية	٨٠	٦٧
توفير آلات للخدمات الإنتاجية	٠	٠	تجار سوق الجملة	٢٥	٢١
خدمات مستلزمات الإنتاج من الأسمدة	١٠٠	٨٣	مصادر أخرى	٥	٤
الاجمالي	١٢٠	١٠٠	الاجمالي	١٢٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث

والتى من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو زيادة الإنتاج لزيادة الدخل الحقيقى للمزارعين، في حين أوضح المبحوثين بنسبة ٨٣٪ أن الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض قدمت خدمات مستلزمات الإنتاج من الأسمدة، بالإضافة إلى ان نحو ٥٪ من المبحوثين أوضحوا أن الجمعية قدمت لهم الخدمات الإرشادية، كما يتبين من الجدول (١٠) أيضا أن نحو ٨٪ فقط من المبحوثين قدمت لهم خدمات من البنك الزراعى المصري (بنك القرية سابقا) للتمويل التسويقى ولم تقدم لهم الجمعية التعاونية الزراعية الخدمات التمويلية الاخرى، بينما أوضح ٦٧٪ من المبحوثين أن الخدمات التمويلية قدمت لهم من تجار المحاصيل الزراعية ومن المصادر الاخرى بنسبة ٤٪ ومن تجار السوق ينسبة٢١٪.

٣- **علاقات الارتباطية للجمعيات التعاونية الزراعية بعينة الدراسة:** كما هو مبين بجدول(١١) يوجد ارتباط معنوى موجب بين المتغير التابع الرئيسى ومكوناته (الدرجة الكلية لدور التعاونية فى الزراعة التعاقدية و دور التعاونية فى التمكين الاقتصادي و دور التعاونية فى التنمية الاجتماعية والبيئية) وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: إجمالى رأس المال ، إجمالى الفائض، الدرجة الكلية للاعتماد الذاتى، الدرجة الكلية لمركزية التخطيط والتنفيذ، الدرجة الكلية للتنسيق المنظمى، درجة التعليم والتدريب التعاونى بقيم بلغت حوالى ٠,٦٥١، ٠,٢٣٦، ٠,٥٥٩، ٠,٢١٠، ٠,٣٢٠ على الترتيب عند المستويات الاحتمالية ٠,٠١ ، ٠,٠٥

وتفسر هذه النتائج بأن الدور الذى تلعبه الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض فى ظل المتغيرات العالمية الاقتصادية وفى ظل اتفاقيات الجات خاصة فى القطاع الزراعى، يجب أن يكون دوراً محورياً فى الريف المصرى حيث إن التنمية بالجمعيات الزراعية وقيامها بتنفيذ اليات الزراعة التعاقدية ترتبط اتباطاً وثيقاً برأس المال المتاح والفائض المتحقق وعدم مركزية التخطيط والتنفيذ والتنسيق بين التعاونيات وبالاعتماد الذاتى للتعاونيات حيث زيادة الاعتماد الذاتى للجمعيات فى آداء دورها يزيد من معدلات الآداء

لتحقيق التنمية الحقيقية من خلال الزراعة التعاقدية لتحقيق الهدف الاساسى لتسويق المنتجات وتقديم الخدمات التمويلية لأن اعتماد التعاونية على قدراتها ومهاراتها الذاتية وقيامها بالأعمال المختلفة اعتماداً على الذات يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها ويمكنها من مواجهة المشاكل والصعوبات وتحمل عبء التعليم والتدريب لزيادة الوعى بالعمل التعاونى الزراعى وزيادة فعاليتها فى تسويق المنتجات الزراعية للأعضاء وتحسين أوضاع الأعضاء بالتمويل الذاتى من خلال اليات الزراعات التعاقدية.

كما يوجد ارتباط معنوى احصائى موجب بين دور التعاونية فى التمكين الاقتصادي والزراعى وبين رأس المال، إجمالى الفائض، درجة توافر الآلات، درجة الاعتماد الذاتى، مركزية التخطيط والتنفيذ للزراعة التعاقدية، درجة تنسيق المنظمى، درجة التعليم والتدريب التعاونى وذلك بقيم بلغت ٠,٥١٠، ٠,٤١٠، ٠,٤٩٠، ٠,٤٠٧، ٠,٣٩٥، ٠,٧٢٢، ٠,٦٢٥، ٠,٣٨٠، ٠,٤١١ على الترتيب عند مستوى ٠,٠١، ٠,٠٥ كما هو ميبين بالجدول (١١)، وتفسر هذه النتائج بأن دور الجمعية التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض فى تحقيق التنمية الزراعية الاقتصادية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات السابقة حيث يتضح أنه بانخفاض درجة مركزية التخطيط والتنفيذ يزداد الدور الذى تلعبه التعاونيات فى تحقيق التنمية الزراعية حيث زيادة درجة المركزية يقلل من الرؤية الواضحة للجمعية فى اتخاذ القرار وتصبح عاجزة عن اتخاذ القرار داخل الجمعية مما يؤكد صحة الفرض البحثى وبالنسبة لدرجة التنسيق المنظمى وعلاقته بدور الجمعية فى التنمية الزراعية في القيام بالزراعة التعاقدية لمحاصيل لقصب و بنجر السكر بين التعاونية والتعاونيات الأخرى بالمنطقة والجهات المشرفة عليها على مستوى المركز الإدارى والمحافظة وشركات التصنيع والمستويات الأعلى يزيد من الفعالية المنظمية وتزداد

جدول(١١) العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الأغراض بعينة الدراسة خلال عام ٢٠١٩.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ومكوناته		
	الدرجة الكلية لدور التعاونية فى الزراعة التعاقدية	دور التعاونية فى التمكين الاقتصادية	دور التعاونية فى التنمية الاجتماعية والبيئية
جملة مساحة الزمام المشاركة بالزراعة التعاقدية	٠,٣١٢	٠,١٥٠	٠,٢١٠
عدد الأعضاء الحائزين بالزراعة التعاقدية	٠,١٣٩	٠,١٩٩	٠,١٧٦
إجمالى رأس المال للحائزين المشاركين بالزراعة التعاقدية	*٠,٦٥١	*٠,٥١٠-	*٠,٤٩٣
إجمالى الفائض بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية	*٠,٣٦	*٠,٤١٠	*٠,٢٩٥
درجة توافر الآلات بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية	٠,٢٦٠	*٠,٤٩٠	٠,١٦٠-
نسبة الآلات الصالحة إلى جملة الآلات بالجمعيات التعاونية الزراعية	٠,٣٢١	*٠,٤٠٧	٠,١٤١
متوسط المساحة المنزرعة للمحاصيل المتعاقد عليها بعينة الدر اسة	٠,١٧١	٠,٠٦١-	٠,٢١٠
متوسط عدد الحقول الارشادية بالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية	٠,١٨٩-	٠,٠٣٩	٠,١٢٠-
صافى عائد الجنيه المستثمر	٠,١٩٦	*٠,٣٩٥	٠,١١٣-
الدرجة الكلية للاعتماد الذاتى للزراعة التعاقدية	**٠,٥٩٢	**٠,٧٢٢	*٠,٤٥٢
الدرجة الكلية المركزية للتخطيط والتنفيذ	*٠,٢١٠	**٠,٦٢٥	**٠,٧١٦
الدرجة الكلية للتنسيق المنظمى	**٠,٤٢٢	*٠,٣٨٠	**٠,٦١٢
درجة اتجاه مديرى الجمعيات نحو العمل المنظمى الجماعى	٠,١٢٦-	٠,٣٣٧-	٠,٠٩٩-
درجة التعليم والتدريب التعاونى	*٠,٣٢٠	*٠,٤١١	**٠,٦١١

المصدر: جمعت واحتسبت من بيانات العينة الميدانية، *معنوى عند ٠,٠٥ **معنوى عند ٠,٠١

فرص التبادل للإمكانيات المتاحة بين الجمعية والجمعيات الأخرى مما يجعل هناك أنشطة مشتركة بينهم مما يساعد على انجاز الأنشطة التعاقدية بفاعلية ويؤكد أيضاً على أن تقديم الجمعيات للخدمات والمساعدات وتبادل المعلومات يؤكد على كفاءة وفعالية الجمعية فى تنفيذ الزراعة التعاقدية لمحاصيل قصب السكر منذ خمسينات القرن الماضى والبنجرمن سبعينات القرن الماضى، كما أن التنسيق بين الجمعيات يمنع الازدواجية ويجعلها تستفيد من الامكانيات المتاحة للجمعيات الأخرى مما يؤكد على صحة الفرض البحثى بضرورة تسهيل اليات الزراعة التعاقدية خاصة فى تسويق زراعات قصب وبنجر السكر.

كما يوجد ارتباط معنوى احصائى موجب بين دور الجمعية الزراعية فى التنمية الاجتماعية والبيئية وبين المتغيرات المستقلة التالية: إجمالى رأس المال، إجمالى الفائض، درجة الاعتماد الذاتى، درجة مركزية التخطيط والتنفيذ ، درجة التنسيق المنظمى، درجة التعليم والتدريب بقيم إحصائية بلغت ٠,٤٩٣، ٠,٢٩٥، ٠,٤٥٢، ٠,٧١٦، ٠,٦١٢، ٠,٦١١ على الترتيب وتفسر هذه النتائج بأن الدور الاجتماعى والبيئى الذى تؤديه الجمعية فى القطاع الريفى ذو أهمية بالغة لا يقل عن التنمية الاقتصادية ويرتبط ذلك بتوافر رأس المال والفائض المتحقق ارتباطاً وثيقاً رغم انخفاض قيمة هذا الارتباط بتحليل عينة البحث لبعض المتغيرات ألا أن هذا الدور يرتبط أيضاً بمتغير الاعتماد الذاتى بالتعاونية بمعامل ارتباط يتيح أن يفسر زيادة الاعتماد الذاتى أنه يزيد من كفاءة

وفعالية دور الجمعية فى مقاومة التلوث البيئى خاصة: نظافة شوارع القرية، ردم البرك والمستنقعات وإزالة أكوام السباخ من الشوارع وإزالة مخلفات تطهير الترع والمصارف وترشيد استخدام المبيدات والأسمدة.

كما أن هذا الدور الذى تؤديه الجمعية فى المجال الاجتماعى والبيئى يرتبط ارتباطاً قوياً بمركزية التخطيط والتنفيذ كما هو مبين بتحليل عينة البحث ويفسر هذا الارتباط بأن انخفاض درجة مركزية التخطيط والتنفيذ بالجمعية الزراعية يتيح لها بعض الخواص التى تجعلها قادرة على مواجهة المشاكل ويجعلها أكثر قدرة على التعامل مع الأعضاء وتنمية بيئتهم اجتماعياً وبيئياً وزيادة الدخول الحقيقية وأحداث تنمية حقيقية فى إطار زيادة درجة حرية العمل داخل الجمعية وزيادة درجة حرية اتخاذ القرار داخل الجمعية، ويزيد من فرص التشاور مع السلطات الأعلى وأن تصبح القرارات المركزية مناسبة للواقع الفعلى ووضوح قواعد العمل وزيادة حرية العمل على حل المشكلات بالتعاونية وينعكس ذلك على زيادة فرص الاستثمار والتوظيف للمدخلات والممكنات المتاحة فى برامج عمل مدروسة مما يجعل المخرجات أكثر ملائمة للقطاع الزراعى الريفى اجتماعياً وبيئياً.

كما أن هذا الدور للجمعية يرتبط أيضاً ارتباطاً قوياً بالتنسيق المنظمى كما هو مبين بنتائج تحليل عينة البحث ويفسر هذا على اساس التنسيق بين الجمعية التعاونية الزراعة المحلية متعددة الأغراض والجمعيات والمنظمات الأخرى بالقرية وبين الجمعية والجهات المشرفة عليها على مستوى المركز والمحافظة والمستويات الأعلى يزيد من الفعالية والكفاءة وتزداد فرص تبادل الامكانيات المتاحة بين الجمعية والجمعيات الأخرى المجاورة مما يحدث أنشطة مشتركة بينهم مما يساعد على انجاز أنشطة الزراعة التعاقدية بفاعلية ويؤكد على تقديم الجمعية مساعدات مالية وعينية وتبادل معلومات مع الجمعيات المجاورة والمنظمات المختلفة بالقرية يؤكد على كفاءة وفعالية الجمعية التعاونية الزراعية ويمنع التعارض والازدواجية.

كما أن درجة التعليم والتدريب التعاونى يرتبط بالدور الاجتماعى والبيئى الذى تؤديه التعاونية كما هو موضح بنتائج تحليل عينة البحث ويفسر هذا بأن الندوات الارشادية والدوارت التدريبية والدور الارشادى الذى تتطلبه المرحلة الحالية من سياسة التحرر الاقتصادى يعمل على زيادة الوعى لدى الزراع فى مجال ترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات وفى مجال عدم تلوث البيئة مما يؤدى إلى زيادة الدخول الزراعية مما يؤكد أيضاً صحة الفرض البحثى.

كما تبين أيضا أنه لا توجد أى علاقات ارتباطية معنوية عند مستوى ٠,٠١ أو ٠,٠٥ بين المتغير التابع الرئيسى وهو دور الجمعية التعاونية الزراعية فى تنمية البيئية الزراعية وبين بعض المتغيرات المستقلة كما هو موضح بالجدول مما يؤكد صحة الفرض البحثى. ويفسر هذا بأن جملة مساحة الزمام وعدد الأعضاء ومتوسط المساحة المنزرعة للمحاصيل المسوقة وصافى عائد الجنيه المستثمر يحتاج إلى نماذج أخرى من التحليل والدراسة لم نتعرض لها، إلا أن عدم وجود ارتباط بين المتغير التابع ومتغير درجة اتجاه مديرى الجمعيات نحو العمل المنظمى الجمعى لتفعيل نظام الزراعات التعاقدية وهو على غير المتوقع حيث أن مدير الجمعية يعتبر هو أساس العمل بالجمعية وهو العامل البشرى الذى يدفع بالجمعية نحو تحقيق أهدافها والقيام بدورها ويستطع أن يدفع بالجمعية نحو الاشتراك مع المصالح الأخرى فى المشروعات الانتاجية والخدمية وأن العمل المنظمى الجمعى المشترك مع المصالح الأخرى يؤدى إلى نتائج أفضل للقرية والجمعية أكثر مما أدت بالمجهود الفردى الذى تقوم به كل منظمة على حدة كما يؤدى التشاور والاتفاق مع المصالح الأخرى إلى عدم ضياع الوقت إلا أن عدم وجود ارتباط بين هذا العامل المستقل وبين العامل التابع يؤكد أ ن هناك مشاكل تواجه مديرى الجمعيات مما يؤدى إلى انخفاض معدل الآداء بالجمعية ولا يتيح له فرص الاتجاه نحو العمل المنظمى الجمعى أو توحيد الجهود لنجاح اليات الزراعات التعاقدية مما يتطلب مزيدا من الجهد والدراسات لهذا الدور.

آلية تنفيذ الزراعة التعاقدية من خلال البحث الريفى السريع

تعد الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاغراض بمصر كيان منظم وقائم منذ اوائل القرن التاسع عشر حيث اخذت الصفة الاعتبارية للقيام بتسهيلات للاعضاء الحائزين بزمام حيازاتهم فى القري المصرية بحد ادنى مساحة ٧٥٠سبعمائة وخمسون فدان ككيان منظم يخضع للقوانين التى صدرت لتنظيم اعمالها والقيام بانشطتها الزراعية و التمويلية من خلال توفير مستلزمات الانتاج الزراعى بأسعار مناسبة لأعضائها وتقديم المساعدات الفنية من خلال اجهزتها ومستوياتها المتعددة طبقا لما نصت علية التشريعات الزراعية والتعاونية كما أنه من المفترض أن تلعب دورا هاما وحيويا يساعد فى تفعيل نظام الزراعات التعاقدية للزراع بواسطة التنسيق والترابط بين الاطراف المتعددة للتعاقد وهم عضو الجمعية المنتج طرف أول ،المشترى الذى يقوم بالشراء كطرف ثان ، جهة التعاقد كطرف ثالث .

كما أن الزراعة التعاقدية Financing Farming Contract يجب أن تعمل كمؤسسة للتمويل الزراعى التعاونى لتمويل المنتجين لسلع لها اسواق ونظم سداد محددة ، ويتم تسديد القروض من خلال بيع هذه المنتجات، لكى تصل المؤسسة إلى العديد من صغار المزارعين الذين ينتجون منتجات طازجة لاسواق التصدير، وهذه القروض دوارة و قصيرة الأجل، كما يمكن تمويل بعض المحاصيل الغذائية الاخري غير التصديرية تحت مظلة الزراعة التعاقدية.

أولا: نتائج الاستبيان الريفى السريع

تم اجراء لقاءات البحث الريفي السريع طبقا لعينة الدراسة حيث اوضحت النتائج الموضحة بالجدولين (١٢) ،(١٣) ومن خلال المناقشات انه توجد مشاكل متعددة عند تطبيق نظام الزراعات التعاقدية بالجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الاغراض وعلي جميع مستوياتها والتى تمثل عوائق امام تطوير و تفعيل دور التعاونيات الزراعية و تحد من تطبيق الزراعات التعاقدية أوضح ١٠٠٪ من الحاضرين للقاء الريفي السريع عدم معرفتهم بالاطار التشريعي و القانوني لهذا النظام ولم تصل اليهم اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية، وبين نحو٥٠٪ من اراء المبحوثين عدم تحديد دور واضح للتعاونيات الزراعية فى معرفة نظام الزراعات التعاقدية سوى انه يتم توريد محصول القصب منذ عشرات السنين لمصانع السكر المتعددة والجمعية الزراعية تتولي تسوية حقوقهم .

جدول رقم (١٢) نتائج الاستبيان الريفى السريع لنظام الزراعات التعاقدية بالعينة بمحافظات الدراسة

البيان		البحيرة والمنوفية		سوهاج و قنا	
		نعم	لا	نعم	لا
		%	%	%	%
أولا	الوصول إلى الأسواق	٣٥	٦٥	١٥	٨٥
	التمكين من الائتمان والمدخلات الزراعية	٢٠	٨٠	١٥	٨٥
	التمكين من الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا الزراعية	٢٥	٧٥	١٥	٨٥
	تجنب المخاطر الزراعية	١٠	٩٠	٥	٩٥
	تشغيل الأسرة في المزارع	٥٥	٤٥	٨٥	١٥
	الفوائد الغير المباشرة من الزراعات التعاقدية	٣٥	٦٥	٩٠	١٠
	تمكين المرأة من الانشطة الزراعية التعاقدية	٤٥	٥٥	٧٥	٢٥
	تنمية الثقافة التجارية الزراعية لدى الزراع	٢٠	٨٠	١٥	٨٥
ثانيا	المشاكل التى تواجه عملية الزراعات التعاقدية	٩٠	١٠	١٥	٨٥
ثالثا	التسويق الزراعى	٤٥	٥٥	٥٣	٤٧

المصدر: الاستبيان الريفى السريع لنظام الزراعات التعاقدية بالعينة بمحافظات الدراسة.

بينما اوضح١٠٠٪ من الحضور أنه يوجد نقص فى الكفاءات الادارية و الفنية و ضعف او غياب الامكانيات المالية و البشرية بنسبة٤٠٪ من اجمالي العاملين بالجمعيات التعاونيةالزراعية بعينة الدراسة،كما أوضحت أراء ٥٥٪ من المبحوثين ضعف القدرات المالية للتعاونيات الزراعية و بالتالي ضعف قدرتها على الاستثمار و التطويرو أيضا ضعف البنية الاساسية في التعاونيات بمنطقة الدراسة التي لا تملك الامكانيات اللازمة للتخزين و الفرز و التعبئة و تحويل المهام التي من صميم دور التعاونيات الزراعية الى البنك الزراعى المصري مثل تجميع و تسويق بعض المحاصيل .

كما تبين من نتائج الاستبيان الميداني للفوائد المباشرة من الزراعات التعاقدية بعينة الدراسة انعدام التنسيق و التعاون بين التعاونيات على المستويات المختلفة بنحو٩٥٪من اراء المبحوثين باللقاء الريفى السريع وأن الجهات الادارية تتدخل في اعمال التعاونيات مما يعوق قدراتها على مسايرة المتغيرات وتقديم الخدمات التي يحتاجها فعليا المزارعون و اتخاذ المبادرات وتبين بشكل واضح خضوع التعاونيات بشكل كبير للجهاز الإداري افقدها قدر كبير من مصداقيتها كمنظمة منتجين تتمتع بالاستقلال و تعمل من اجل تحقيق مصلحة المنتجين، و قد ادى هذا الى فقدان الثقة في التعاونيات من قبل المزارعين بنسبة ١٠٠٪ من اجمالي أعضاء

اللقاء الريفى السريع.وبخصوص المعرفة بالمعلومات و بالجهات التسويقية قد أوضح نحو ٥٪ فقط من المبحوثين بمحافتى قنا وسوهاج معرفتهم بالمعلومات و بالجهات التسويقية وايضا نحو٤٥٪ فقط من محافظتي البحيرة والمنوفية معرفتهم بالمعلومات و بالجهات التسويقية.

جدول رقم (١٣) نتائج الاستبيان الريفى السريع لنظام الزراعات التعاقدية بالعينة بمحافظات الدراسة.

م	البيان	قنا وسوهاج		البحيرة والمنوفية	
		نعم	لا	نعم	لا
		%	%	%	%
١	هل تعرف نظام الزراعات التعاقدية	٦٠	٤٠	٥٠	٥٠
٢	هل الجمعية الزراعية هى مصادرمعلوماتك عن الزراعة التعاقدية	٧٠	٣٠	١٠	٩٠
٣	الحصول على نماذج استرشادية للتوعية والإرشاد والترويج للزراعات التعاقدية	٣٠	٧٠	٣	٩٧
٤	هل وقعت و قمت بتسجيل عقود الزراعة التعاقدية لمحاصيلك الزراعية	١٥	٨٥	٤	٩٦
٥	معرفة معايير الجودة الواجب تطبيقها فى العقد	٥	٩٥	١٥	٨٥
٦	محاصيلك الزراعية التى تعاقدت عليها تم توريدها بالكامل	٧٥	٢٥	٥	٩٥
٧	الالتزام بالتوريد	٥٥	٤٥	-	١٠٠
٨	تتعاقد لتوريد هذة المحاصيل منذ زمن طويل	٧٠	٣٠	-	١٠٠
٩	هل حصلت على معلومات ونشرات ارشادية عن نظام الزراعة التعاقدية	٤٠	٦٠	-	١٠٠
١٠	حصلت على هذة المعلومات والنشرات الارشادية من الجمعية الزراعية	٥٥	٤٥	-	١٠٠
١١	وجدت اليات لتسعير المحاصيل الزراعية مثل الاسعار الثابتة او الاسعار المرنة	٢٠	٨٠	-	١٠٠
١٢	المعرفة بالمعلومات و بالجهات التسويقية	٥	٩٥	٤٥	٥٥

المصدر: نتائج الاستبيان الريفى السريع لنظام الزراعات التعاقدية بالعينة بمحافظات الدراسة .

كما أوضحت اراء عينة الدراسة صغر زمام التعاونيات بنسبة تصل الي نحو ٨٥٪ من حجم زمام هذه التعاونيات، حيث ان القانون وضع الحد الادنى لزمام التعاونيات الزراعية بنحو ٧٥٠ فدان ومع تفتت الحيازات وصغر حجمها يؤدى الى ان التعاونيات تتعامل مع كميات انتاج محدودة و صغيرة لا تتفق مع مزايا الانتاج الكبير التى يتطلبها اليات السوق الناتج عن فلسفة الخصخصة، كما أن تعدد وظائف التعاونيات و تغييرها حسب الفترة التاريخية و توجهات السياسة الزراعية ادى الى خلط و عدم وضوح دور التعاونيات للمزارعين. كما اتفق المشاركون على ان التعاونيات الزراعية لا تستطيع القيام بالدور المطلوب بشكل فعال و كفء فى غياب رؤية استراتيجية واضحة للوظائف الاساسية للتعاونيات بنسبة ١٠٠٪ .

دور الجمعية الزراعية فى تنفيذ الزراعة التعاقدية

يتمثل دور الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاراض فى ثلاثة محاور رئيسية الاول منها فى الانشطة والثانى فى المسؤلية والثالث فى طبيعة دورها حيث ينخرط أصحاب الحيازات الصغيرة بها في الزراعة التعاقدية(Contact Farming (CF؟ كأحد الانشطة المطلوبة حيث يستفيد أصحاب الحيازات الصغيرة من التعاقد من خلال (أ) تقليل المخاطر في الإنتاج والتسويق ، و (ب) تحسين الوصول إلى المدخلات والمساعدة الفنية والائتمان و قد تكون هذه الأسباب أكثر إلحاحًا بالنسبة لصغار المزارعين مقارنة بالحيازات الكبيرة لبعض المزارعين ، حيث لا يستطيع اصغار المزارعين تحمل تعريض أنفسهم لمخاطر كبيرة حيث أن التمويل التكميلي ليس هدفاً في حد ذاته ، يجب أن يؤدي إلى دخل أعلى و أكثر استقرارًا ، وبالتالي يساهم أيضًا في الحد من الفقر.

تبينت الدوافع وراء قرارات صغار المنتجين بزراعة خضروات غير تقليدية بموجب عقد للتصدير. للاعتبارات التى تحفز التعاقد ، وهي عدم اليقين في السوق ، والفوائد غير المباشرة (مثل اكتساب المعرفة) ، ومزايا الدخل ، والمنافع غير الملموسة حيث وجد أن المزارعين يدخلون في ترتيبات الزراعة التعاقدية للحصول

على المزايا التالية: استقرار الأسعار ، والوصول إلى الأسواق ، والمساعدة الفنية لتحسين جودة المنتج لتمكين المزارعين من القيام بأنشطة إنتاجية جديدة والوصول إلى الأسواق المتخصصة ؛ توفير الحوافز للقيام بالاستثمارات اللازمة لإنتاج متخصصبالاضافة الي توفير المعلومات عن الأسواق المتخصصة.

كما ان أحد العناصر الرئيسية للتحليل المالي في البلدان النامية هو الترابط بين أسواق المدخلات والمخرجات وتوافر عقود الترابط والتنسيق بين المزارع والاسواق من خلال تقديم المدخلات الصحيحة و تقديم المساعدة الفنية حيث غالبًا ما لا يتمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من الوصول إلى الائتمان أو المساعدة الفنية أو المدخلات لأن الأسواق ليست متطورة بشكل جيد والحكومة لم تعد تقدم هذه الخدمات، ويمكن من خلال الدخول في روابط (أو تجمعات) عدد من العقود مع الاسواق كما يمكن لصغار المزارعين الحصول على ائتمان للمدخلات مما يجعل المعاملات أكثر كفاءة ، و يمكن أيضًا استخدامها كآلية لاستخراج الفائض من المزارعين لحث المزارعين على زراعة هذه المحاصيل عالية الخطورة ، ويجب تقديم نوع من الحماية لهم ضد مخاطر الإنتاج كما ان العقد في سلاسل توريد الخضوات لها وظيفة أو أكثر للمزارعين الذين ينتجون محاصيل عالية القيمة.

ثانيا نتائج الاستبيان الميداني:

آلية تنفيذ الزراعة التعاقدية فى الزراعة المصرية

تعد الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر كيان منظم وقائم وتأخذ الصفة الإعتبارية، تقوم بتسهيل التعامل مع الحائزين بالمنطقة المتواجد بها الجمعية، وبتوفير بعض مستلزمات الإنتاج بأسعارتتناسب مع المزراعين وتقديم المشورة الفنية من خلال جهاز الارشاد الزراعي التابع لهم، كما أنها قد تلعب دوراً هاماً وحيويا يساهم فى تفعيل الزراعات التعاقدية من خلال التنسيق الكامل بين أطراف التعاقد (المنتج طرف أول - الجهة التى التى تقوم القائمة بالشراء طرف ثانى- جهة التعاقد طرف ثالث,) وبدراسة الجمعيات التعاونية جمهورية الزراعية في مصر العربية[١٦]عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩"يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم(١٤) أن الإجمالي العام لعدد الجمعيات التعاونية الزراعية بلغ حوالي٨٢١٤٣ جمعية بإجمالي عدد أعضاء مساهمين بلغ حوالي٥٢٩٤٠ ألف عضو برأس مال بلغ حوالي 119049.1 جنيه« في حين بلغ إجمالي الزمام المنزرع لتلك الجمعيات حوالي٧٨٦٧ ألف فدان

جدول (١٤) اجمالي عدد الجمعيات لتعاونية الزراعية المحلية وعدد الأعضاء ورأس المال علي مستوي الجمهورية طبقا لجهات الإشراف ٢٠١٨/٢٠١٩

الجهات / البيان	الجمعيات التعاونية * للإئتمان الزراعي	الهيئة العامة للإصلاح الزراعي	الجمعيات التعاونية للإراضي المستصلحة	الجمعيات التعاونية للثروة المائية	الاجمالي العام
عدد الجمعيات *	٨٠٦٥٦	١٧٩	٦٢٨	١٩٤	٨٢١٤٣
عدد الأعضاء بالألف	٥٢١٦٩,٧	٧٨١	٢٩٧	١٧	٥٢٩٤٠
رأس المال مليون جنيه	١٢٥٥,١	١٠١٥٣٥	١٥٧٥٧	٢٠١٧	١١٩٠٤٩

المصدر: الادارة المركزية للتعاون الزراعي.بيانات غير منشورة .٢٠١٨.

كما بلغ عدد جمعيات الإصلاح الزراعي حوالي جمعية ٧٦١و عدد الأعضاء المساهمين بها حوالي ٧٨١ألف عضو برأس مال بلغ حوالي ١٠١٥٣٥ مليون جنيه زمام منزرع بلغ حوالي ٧٧٧ألف فدان ويلغ اجمالي

[١٦] أشرف محمد احمد الضالع (دكتور) ، دور الزراعة التعاقدية في سد الفجوة الغذائية لمحصول الذرة في الزراعة المصرية ، مجلة العلوم الاقتصادية الزراعية و الاجتماعية ، جامعة المنصورة ، المجلد. ٨ (٧): ٤٧٥-٤٨٣ ، ٢٠١٧.

جمعيات الأراضي المستصلحة حوالي ٦٢٨ جمعية و عدد الأعضاء المساهمين بها حوالي ٢٩٧ألف عضو برأس مال بلغ حوالي ١٥٧٥٧ألف جنيه بإجمالي زمام منزرع بلغ حوالي ١٥٨١ألف فدان« بينما بلغ عدد جمعيات الثروة المائية و السمكية حوالي ١٩٤جمعية و عدد الأعضاء المساهمين بها حوالي ١٧ألف عضو برأس مال بلغ حوالي ٢٠١٧مليون جنيه.

- تبين تعدد تصنيفات التعاونيات الزراعية الى جمعيات الائتمان، جمعيات الاصلاح الزراعي و جمعيات الأراضي المستصلحة يؤدى الى تدخل ثلاث جهات ادارية و رقابية مختلفة حيث جمعيات الائتمان تخضع لأشراف الادارة المركزية للتعاون الزراعي، و جمعات الاصلاح الزراعي تخضع للادارة المركزية للتعاون و التنمية اما جمعيات استصلاح الأراضي فهي تحت اشراف قطاع استصلاح الأراضي مما يؤدى الي تباينات متعددة في اليات الانتاج والتسويق وغيرها.

نقاط القوة والضعف في الجمعيات الزراعية:

تتمثل نقاط القوة والضعف بالجمعيات التعاونية الزراعية فى عدة نقاط اجتمعت عليها الدراسات والبحوث العلمية علي النحو التالي:

- ✓ **نقاط القوة**: الزراعات التعاقدية لديها الخبرات الفنية والإرشادية القادرة علي إستيعاب متطلبات لها القدرة علي تجميع الحيازات القزمية و دمجها في كيان واحد، جهة منظمة إدارياً وجاهزة لتطبيق الزراعات التعاقدية ، إنتشار جغرافي واسع و سهولة الإتصال بالمزارعين علي نطاق واسع حيث تساعد علي إقامة مناطق زراعية متخصصة في التجميع الزراعي علي تقليل المخاطر التي تتعرض لها الجهات المعنية بالشراء، ضمان إستقرار دخول المزارعين الجهثين إمكانية التعاقد المسبق علي إنتاج أو تصدير كميات محددة من المنتجات تحقق للمنتج الإستفادة من الخدمات الإرشادية، تمكن الجهات المعنية بالشراء من تعزيز معايير السلامة و الجودة، تحتاج إلي تغيير النمط الروتيني والعمل علي سرعة إتخاذ القرارات.
- ✓ **نقاط الضعف**: تتمثل في تناقص مستمر للإمكانيات و ضعف الحوافز المادية التي تشجعهم علي بذل المزيد مع عدم وجود أماكن مجهزة تسمح بإستيعاب المحاصيل المتعاقد عليها،إنخفاض الثقة بين المزارعين بالجمعيات الزراعية فى أثناء عملية الحصاد والنقل ألي أماكن التخزين، قد ينشأ بعض المعوقات فى تأخر الإرشادات الفنية اللازمة، عدم مطابقة المحصول للمواصفات القياسية المطلوبة ،عدم تعاون بعض أعضاء الجمعية الزراعية معها بفكرة الزراعات التعاقدية .

الفوائد التي تعود على أصحاب الحيازات الصغيرة من الزراعة التعاقدية

سيؤدي قرار أصحاب الحيازات الصغيرة إبرام عقد ومشاركته الناجحة فيه إلى تحسين الرفاهية من حيث زيادة الدخل أو تقليل التعرض للمخاطر أو اكتساب مكانة اجتماعية. إذا لم يكن الأمر كذلك ، فسيقوم المزارعون "بإلغاء" العقود والعودة إلى الزراعة التقليدية، كما أن بعض المزارعين ينسحبون من العقود وتفشل بعض العقود مع عدم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في العقود على مدى سنوات عديدة ومن خلال الاستبيان الريى السريع تبين من اراء عينة الدراسة النتائج التالية:-

الفوائد المباشرة من التعاقد يتمثل الدافع الرئيسي في تحسين الرفاهية هو زيادة الربحية على المستوى التشغيلي ضمن العقود و تنشأ الأرباح من خلال::

- تحسين الوصول إلى الأسواق يمكن لشركات الأعمال الزراعية التعاقدية تحقيق اقتصادات الحجم في الوصول إلى الأسواق الدولية. يتيح التعاقد منح مزايا هذه الاقتصادات لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين غالباً ما يجدون أن الأسواق الفورية المحلية لهذه المنتجات ضعيفة أو مفقودة ببساطة.
- تحسين الوصول إلى الائتمان والمدخلات الزراعية يعاني العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة من قيود الائتمان ، وبالتالي لا يمكنهم الوصول إلى المدخلات الزراعية اللازمة للقيام بمشاريع جديدة. عادة ما تقوم شركات الأعمال التجارية الزراعية بتضمين المدفوعات الآجلة أو توفير المدخلات في العقود للتغلب على هذه المشكلة.
- الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا غالبًا ما تتم كتابة عقود المنتجات الجديدة على أصحاب الحيازات الصغيرة والتي لها متطلبات جودة صارمة. في حالة عدم وجود عقد ، سيواجه أصحاب الحيازات الصغيرة تكاليف عالية في جمع المعلومات الفنية والسوقية. غالبًا ما تمتلك شركة الأعمال التجارية الزراعية مخزونًا من هذه المعلومات ويمكنها تحقيق اقتصادات بالحجم في توفير المعلومات للعديد من أصحاب الحيازات الصغيرة.
- الإدارة الأفضل للمخاطر قد تسهل تحمل المخاطر من خلال توفير رأس المال أو المساعدة لبدء التشغيل ، والنقد التشغيلي والمدخلات ، والمدفوعات الآجلة لمدخلات المزارع وضمانات الأسعار الآجلة. بالإضافة إلى ذلك ، قد يؤدي تبني الزراعة التعاقدية إلى تنويع الأنشطة الزراعية. قد تقدم شركات الأعمال التجارية الزراعية المتعاقدة أيضًا خدمات إرشادية تؤدي إلى تقليل مخاطر العائد.
- توظيف الأسرة في المزرعة يستفيد أصحاب الحيازات الصغيرة من فرص العمل الإضافية الناشئة عن العقود لأنهم غالبًا ما يواجهون تكاليف مرتفعة للمعاملات عند بيع العمالة خارج المزرعة. في أدبيات التنمية المبكرة ، تمت الإشارة إلى هذا على أنه مشكلة "البطالة الخفية" وتم شرحه من حيث الأنماط الموسمية للطلب على العمالة

الفوائد غير المباشرة من التعاقد تنشأ المنافع غير المباشرة من الفوائد الصغيرة غير المباشرة التي تنشأ من التعاقد مع أصحاب الحيازات الصغيرة فيما يتعلق بالتغيرات في القيم الثقافية التي تحركها عملية التعاقد. وتشمل هذه ، على وجه الخصوص ، تمكين المرأة والفوائد المرتبطة بتطوير نظرة تجارية أكثر من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة المشاركين.

الملخـــص

تعتبر التعاونيات الزراعية المحلية متعددة الاغراض جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع الاجتماعى والاقتصادى المصري, وأحد أدوات العمل الوطنى والقومى والتي تتأثر بالتنظيمات الاقتصادية واسة لنظم السياسية ونظم الإدارة ومستوى التطور العلمى والتقنى إلى جانب تأثرها بالقيم والتقاليد الاجتماعية السائدة و يتمثل دورالجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاراض فى ثلاثة محاور رئيسية الاول منها فى الانشطة والثانى فى المسؤلية والثالث فى طبيعة دورها حيث ينخرط أصحاب الحيازات الصغيرة بها في الزراعة التعاقدية(CF) Contact Farming كأحد الانشطة المطلوبة حيث يستفيد أصحاب الحيازات الصغيرة من التعاقد من خلال (أ) تقليل المخاطر في الإنتاج والتسويق ، و (ب) تحسين الوصول إلى المدخلات والمساعدة الفنية والائتمان و قد تكون هذه الأسباب أكثر إلحاحًا بالنسبة لصغار المزارعين مقارنة بالحيازات الكبيرة لبعض المزارعين ، حيث لا يستطيع اصغار المزارعين تحمل تعريض أنفسهم لمخاطر كبيرة حيث أن التمويل التكميلي ليس هدفاً في حد ذاته ، يجب أن يؤدي إلى دخل أعلى و أكثر استقرارًا ، وبالتالي يساهم أيضًا في الحد من الفقر.

استهدفت الدراسة التعرف على دور الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاغراض فى تفعيل نظام واليات الزراعات التعاقدية فى القطاع الزراعى المصرى واليات تقديم الخدمات والتسهيلات لتسويق محاصيل صغار الزراع الأعضاء ومدى معرفة المبحوثين بالتوصيات الفنية الخاصة بالزراعة التعاقدية والعوامل المرتبطة بها و درجة إتجاه الزراع نحو تفعيل وتطبيق الزراعة التعاقدية والعوامل المرتبطة بها والخدمات الارشادية التى يقدمها الارشادالزراعي و مستوى الرضا عن الاستمرار فى الزراعة التعاقدية ومقترحات المبحوثين و أيضا شروط التعاقد حيث بلغ متوسط إجمالى عدد جمعيات الائتمان بلغ نحو ٥٧٦١ جمعية تمثل حوالى ٧٥,٥٪ من إجمالى عدد الجمعيات التعاونيات الزراعية تخدم متوسط زمام منزرع نحو ٦ مليون فدان، وبلغ متوسط إجمالى عدد أعضاء جمعيات الائتمان نحو ٣٧٢٦ ألف عضو، تمثل حوالى ٨٣٪ من متوسط إجمالي عدد الأعضاء، بينما بلغ متوسط رأس مال جمعيات الائتمان نحو ٩٠ مليون جنيه، تمثل حوالى ٤٠٪ من متوسط إجمالى رأس المال، وبلغ متوسط نصيب عضو جمعية الائتمان من رأسمالها نحو ٢٤ جنيه، بينما بلغ متوسط نصيب الفدان من رأسمالها بلغ نحو ١٥ جنيه.

أوضحت اراء المبحوثين عدم معرفتهم بدور الجمعية التعاونية الزراعية (تحديدا) من خلال المفهوم والاطار القانونى للزراعة التعاقدية ومزاياها لاطراف التعاقد بالإضافة إلى أنماطها ونماذجها وأوضاعها وعدم إدراكهم لمميزات الزراعة التعاقدية حيث لم يتم تسويق منتجاتهم من المحاصيل الزراعية المختلفة من خلالها.الدراسة أوضحت أن الفئة العمرية للزراع من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة، والفئة العمرية أكثر من ٦٠ سنة يمثلان حوالى ٤٣٪ من إجمالى العينة، وتعد هاتان الفئتان الأكثر خبرة والأقل قدرة على تحمل المخاطر الا أنها الاكثر خبرة بالعمل الزراعى مما يؤهلانهما لتطبيق نظم الزراعة التعاقدية عند تطبيقها.
تبين النتائج المتحصل عليها أن التعاونيات لم تقم بالأدوار المنوطة بها لتفعيل نظام الزراعات التعاقدية و لم تقدم أى خدمات للمزارعين بعينة الدراسة فى مجال توفير خدمات التمويل الا بنسبة ١٥٪، ولم توفر الخدمات التسويقية ولم تقم بتوفير آلات للخدمات الإنتاجية والتى من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو زيادة الإنتاج لزيادة الدخل الحقيقى للمزارعين، في حين أوضح المبحوثين بنسة ٨٣٪ أن الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض قدمت خدمات مستلزمات الإنتاج من الأسمدة، بالإضافة إلى ان نحو ٥٪ من المبحوثين أوضحوا أن الجمعية قدمت لهم الخدمات الإرشادية.

كما أن فئة الزراع الذين يمتهنون مهنة الزراعة نحو ٦٢,٥٪ كمهنة أساسية ليس لهم دخل آخر من خارج النشاط الزراعى وبالتالى فهم أكثر قدرة على تطبيق نظم الزراعة التعاقدية من خلال التدريب والتوجيه من المؤسسات التعليمية واجهزة الارشاد الزراعى على عكس فئة الزراع الذين يمتهنون مهن أخرى غير الزراعة والذين يحصلون على دخل آخر من خارج النشاط الزراعى يساعدهم فى الاستفادة من العمليات والاجراءات

التى تقدمها الجمعيات التعاونية وبالتالى فيمكنهم أيضا تطبيق نظم الزراعة التعاقدية بصورة جيدة كما أن فئة الأسر الذين لديهم أولاد يعملون بنسبة أكبر قد تتاح لهم الفرصة أكثر للإستفادة من الخدمات إلى تقدمها الجمعية للزراعات التعاقدية بنحو ٢٦,٥٪، حيث يتوفر لهم تمويل يمكنهم من ذلك عن الأسر التى بها أولاد لا يعملون.

كما أن التوزيع النسبى للخدمات التعاونية الزراعية يوضح أن التعاونيات لم تقوم بالأدوار المنوطة بها لتفعيل نظام الزراعات التعاقدية و لم تقدم أى خدمات للمزارعين بعينة الدراسة فى مجال توفير خدمات التمويل الا بنسبة ١٥٪، ولم توفر الخدمات التسويقية ولم تقم بتوفير آلات للخدمات الإنتاجية والتى من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو زيادة الإنتاج لزيادة الدخل الحقيقى للمزارعين، في حين أوضح المبحوثين بنسبة ٨٣٪ أن الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض قدمت خدمات مستلزمات الإنتاج من الأسمدة. فقط بالإضافة إلى ان نحو ٥٪ من المبحوثين أوضحوا أن الجمعية قدمت لهم الخدمات الإرشادية،

تبين أيضا أن نحو ٨٪ فقط من المبحوثين قدمت لهم خدمات من البنك الزراعى المصري (بنك القرية سابقا) للتمويل التسويقى ولم تقدم لهم الجمعية التعاونية الزراعية الخدمات التمويلية الاخرى، بينما أوضح ٦٧٪ من المبحوثين أن الخدمات التمويلية قدمت لهم من تجار المحاصيل الزراعية ومن المصادر الاخرى بنسبة ٤٪ ومن تجار السوق ينسبة٢١٪.

كما يوجد ارتباط معنوى موجب بين المتغير التابع الرئيسى ومكوناته (الدرجة الكلية لدور التعاونية فى الزراعة التعاقدية و دور التعاونية فى التمكين الاقتصادي و دور التعاونية فى التنمية الاجتماعية والبيئية) وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: إجمالى رأس المال ، إجمالى الفائض، الدرجة الكلية للاعتماد الذاتى، الدرجة الكلية لمركزية التخطيط والتنفيذ، الدرجة الكلية للتنسيق المنظمى، درجة التعليم والتدريب التعاونى بقيم بلغت حوالى ٠,٦٥١، ٠,٢٣٦، ٠,٥٥٩، ٠,٢١٠، ٠,٣٢٠ على الترتيب عند المستويات الاحتمالية ٠,٠١ ، ٠,٠٥ كما تبين من نتائج الاستبيان الميداني للفوائد المباشرة من الزراعات التعاقدية بعينة الدراسة انعدام التنسيق و التعاون بين التعاونيات على المستويات المختلفة بنحو٩٥٪من اراء المبحوثين باللقاء الريفى السريع وأن الجهات الادارية تتدخل في اعمال التعاونيات مما يعوق قدراتها على مسايرة المتغيرات وتقديم الخدمات التي يحتاجها فعليا المزارعون و اتخاذ المبادرات وتبين بشكل واضح خضوع التعاونيات بشكل كبير للجهاز الإداري افقدها قدر كبير من مصداقيتها كمنظمة منتجين تتمتع بالاستقلال و تعمل من اجل تحقيق مصلحة المنتجين، و قد ادى هذا الى فقدان الثقة في التعاونيات من قبل المزارعين بنسبة ١٠٠٪ من اجمالي أعضاء اللقاء الريفى السريع.وبخصوص المعرفة بالمعلومات و بالجهات التسويقية قد أوضح نحو ٥٪ فقط من المبحوثين بمحافتى قنا وسوهاج معرفتهم بالمعلومات و بالجهات التسويقية وايضا نحو٤٥٪ فقط من محافظتي البحيرة والمنوفية معرفتهم بالمعلومات و بالجهات التسويقية.

كما تبين من نتائج الاستبيان الميداني للفوائد المباشرة من الزراعات التعاقدية بعينة الدراسة انعدام التنسيق و التعاون بين التعاونيات على المستويات المختلفة بنحو٩٥٪من اراء المبحوثين باللقاء الريفى السريع وأن الجهات الادارية تتدخل في اعمال التعاونيات مما يعوق قدراتها على مسايرة المتغيرات وتقديم الخدمات التي يحتاجها فعليا المزارعون و اتخاذ المبادرات وتبين بشكل واضح خضوع التعاونيات بشكل كبير للجهاز الإداري افقدها قدر كبير من مصداقيتها كمنظمة منتجين تتمتع بالاستقلال و تعمل من اجل تحقيق مصلحة المنتجين، و قد ادى هذا الى فقدان الثقة في التعاونيات من قبل المزارعين بنسبة ١٠٠٪ من اجمالي أعضاء اللقاء الريفى السريع.وبخصوص المعرفة بالمعلومات و بالجهات التسويقية قد أوضح نحو ٥٪ فقط من المبحوثين بمحافتى قنا وسوهاج معرفتهم بالمعلومات و بالجهات التسويقية وايضا نحو٤٥٪ فقط من محافظتي البحيرة والمنوفية معرفتهم بالمعلومات و بالجهات التسويقية.

كما أوضحت اراء عينة الدراسة صغر زمام التعاونيات بنسبة تصل الي نحو ٨٥٪ من حجم زمام هذه التعاونيات، حيث ان القانون وضع الحد الادنى لزمام التعاونيات الزراعية بنحو ٧٥٠ فدان ومع تفتت الحيازات و صغر حجمها يؤدى الى ان التعاونيات تتعامل مع كميات انتاج محدودة و صغيرة لا تتفق مع مزايا الانتاج الكبير التى يتطلبها اليات السوق الناتج عن فلسفة الخصخصة، كما أن تعدد وظائف التعاونيات و تغييرها حسب الفترة التاريخية و توجهات السياسة الزراعية ادى الى خلط و عدم وضوح دور التعاونيات للمزارعين. كما اتفق المشاركون على ان التعاونيات الزراعية لا تستطيع القيام بالدور المطلوب بشكل فعال و كفء فى غياب رؤية استراتيجية واضحة للوظائف الاساسية للتعاونيات بنسبة ١٠٠٪ .

Summery

The multi-purpose local agricultural cooperatives are an integral part of the Egyptian social and economic fabric, and one of the national and national action tools that are affected by economic organizations, mainly political systems, management systems, and the level of scientific and technical development, in addition to being affected by the prevailing social values and traditions. The role of local multi-territory agricultural cooperative societies is to Three main axes, the first in the activities, the second in the responsibility, and the third in the nature of its role, where smallholders engage in contract farming (CF) Contact Farming as one of the required activities where smallholders benefit from contracting through (a) reducing risks in production and marketing, and (b) Better access to inputs, technical assistance and credit These reasons may be more urgent for small farmers than for large holdings of some farmers, as small farmers cannot afford to expose themselves to significant risks as supplementary financing is not an end in itself, it must lead to Higher and more stable income, thus also contributing to poverty reduction.

The study aimed to identify the role of local multi-purpose agricultural cooperative societies in activating the system and mechanisms of contract farming in the Egyptian agricultural sector and the mechanisms of providing services and facilities for marketing the crops of small member farmers and the extent of the respondents' knowledge of the technical recommendations for contract farming and the factors associated with it and the degree of farmers' tendency towards activating and applying contract farming And the factors associated with them, the extension services provided by agricultural extension, the level of satisfaction with continuing contract farming, the respondents' proposals, as well as the terms of the contract. The average total number of credit associations amounted to about 5761 associations, representing about 75.5% of the total number of agricultural cooperative societies serving the average reins of farmers about 6 million feddans, and the average total number of credit association members amounted to about 3726 thousand members, representing about 83% of the average total number of members, while the average capital of credit associations amounted to about 90 million pounds, representing about 40% of the average total capital, and the average share of a member The credit association's capital is about 24 pounds, while the average share of an acre of its capital is about 15 pounds.

The respondents' opinions showed their lack of knowledge of the role of the agricultural cooperative (specifically) through the concept and legal framework of contract farming and its advantages for the contracting parties in addition to its patterns, models and conditions, and their lack of awareness of the advantages of contract farming, as their products of different agricultural crops were not marketed through it. The study showed that the age group of farmers From 50 years to less than 60 years, and the age group of more than 60 years represents about 43% of the total sample, and these two groups are the most experienced and least able to bear risks, but they are the most experienced in agricultural work, which qualifies them to apply contract farming systems when applied.

The obtained results show that the cooperatives did not perform the roles entrusted to them to activate the contract farming system and did not provide any services to the farmers in the sample of the study in the field of providing financing services except by 15%, and did not provide marketing services and did not provide machines for production services that would reduce production costs or Increasing production to increase the real income of farmers, while 83% of the respondents indicated that the multi-purpose agricultural cooperative societies provided services for production requirements of fertilizers, in addition to that about 5% of the respondents indicated that the cooperative provided them with extension services.

Also, the category of farmers who work in agriculture is about 62.5% as a basic profession, and they have no other income from outside the agricultural activity, and therefore they are more able to implement contract farming systems through training and guidance from educational institutions and agricultural extension agencies, unlike the category of farmers who work in professions other than agriculture Those who receive other income from outside the agricultural activity help them to benefit from the processes and procedures provided by the cooperative societies, and therefore they can also implement the contractual farming systems in a good way, and the category of families who have children who work at a greater percentage may have more opportunity to benefit from the services provided by the association for agriculture Contractual contracts amounted to 26.5%, as they have funding that enables them to do that for families with children who do not work.

The relative distribution of agricultural cooperative services shows that the cooperatives did not fulfill the roles entrusted to them to activate the contract farming system and did not provide any services to the farmers in the sample of the study in the field of providing financing services except by 15%, and did not provide marketing services and did not provide machines for production services that would Reducing production costs or increasing production to increase the real income of farmers, while 83% of the respondents indicated that the multi-purpose

agricultural cooperative societies provided services for production requirements of fertilizers only, in addition to that about 5% of the respondents indicated that the association provided them with extension services,

It was also found that only about 8% of the respondents were provided with services by the Egyptian Agricultural Bank (formerly Village Bank) for marketing financing, and the Agricultural Cooperative Society did not provide them with other financial services, while 67% of the respondents indicated that the financing services were provided to them by agricultural traders and from sources Others by 4%, and from market .

There is also a positive significant correlation between the main dependent variable and its components (the total degree of the cooperative role in contract farming, the role of the cooperative in economic empowerment and the role of the cooperative in social and environmental development) and between each of the following independent variables: total capital, total surplus, total degree of self-reliance , the total degree of centralization of planning and implementation, the total degree of organizational coordination, the degree of cooperative education and training with values of about 0.651, 0.236, 0.559, 0.210, 0.320, respectively, at the 0.01 and 0.05 probability levels.

The results of the field questionnaire for the direct benefits of contract farming in the study sample also showed the lack of coordination and cooperation between cooperatives at different levels, about 95% of the respondents' opinions about the rapid rural meeting, and that the administrative authorities interfere in the work of cooperatives, which hinders their ability to keep pace with changes and provide services that farmers actually need and Taking initiatives and it was clearly shown that cooperatives are largely subject to the administrative system, which has lost a great deal of their credibility as an independent producer organization that works for the benefit of producers, and this has led to a loss of confidence in cooperatives by farmers by 100% of the total members of the Rapid Rural Gathering. With regard to knowledge of information and marketing authorities, only about 5% of respondents in Qena and Sohag governorates indicated their knowledge of information and marketing authorities, and only about 45% of Beheira and Menoufia governorates showed their knowledge of information and marketing authorities.

The results of the field questionnaire for the direct benefits of contract farming in the study sample also showed the lack of coordination and cooperation between cooperatives at different levels, about 95% of the respondents' opinions about the rapid rural meeting, and that the administrative authorities interfere in the work of cooperatives, which hinders their ability to keep pace with changes and provide services that farmers actually need and Taking initiatives and it was clearly shown that cooperatives are largely subject to the administrative system, which has lost a great deal of their credibility as an independent producer organization that works for the benefit of producers, and this has led to a loss of confidence in cooperatives by farmers by 100% of the total members of the Rapid Rural Gathering. With regard to knowledge of information and marketing authorities, only about 5% of respondents in Qena and Sohag governorates indicated their knowledge of information and marketing authorities, and only about 45% of Beheira and Menoufia governorates showed their knowledge of information and marketing authorities.

The views of the study sample also showed the small ownership of cooperatives by about 85% of the size of the control of these cooperatives, as the law set the minimum limit for the control of agricultural cooperatives at about 750 acres, with the fragmentation of holdings and their small size leads to the cooperatives dealing with limited and small production quantities It does not agree with the advantages of large production required by market mechanisms resulting from the privatization philosophy, and the multiplicity of functions of cooperatives and their change according to the historical period and agricultural policy orientations led to confusion and ambiguity of the role of cooperatives for farmers. The participants also agreed that agricultural cooperatives cannot play the required role Effectively and efficiently in the absence of a clear strategic vision for the core functions of cooperatives 100%.

المراجع

١. أشرف محمد احمد الضالع (دكتور) ، دور الزراعة التعاقدية في سد الفجوة الغذائية لمحصول الذرة في الزراعة المصرية ، مجلة العلوم الاقتصادية الزراعية و الاجتماعية ، جامعة المنصورة ، المجلد. ٨ (٧): ٤٧٥-٤٨٣ ، محمود محمد خلاف دكتور)-دور الجمعيات التعاونية الزراعية فى التنمية الزراعية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، ٢٠٠٨، بحث منشور، القاهرة.

٢. التعاونيات الزراعية فى مصر و دورها كفاعل هام فى التنمية الزراعية و الريفية ، ورشة عمل ، ادارة العلاقات الخارجية، وزارة الزراعة ENPARD/ CHIEAM-IAMM , ،القاهرة،٢٠١٧.

٣. محمودمحمد خلاف (دكتور ، الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعى ودورها فى التمكين الاقتصادى للمزارعين,الخطة البحثية لقسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى،مركز البحوث الراعية،القاهرة.٢٠١٩.

٤. محمد حسن أحمد على(دكتور) خالد عزيز عبد السلام أحمد(دكتور)، تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثلاثون – العدد الثالث – سبتمبر ٢٠٢٠ ٢٠٢٠

References

1. Anderson, J.R. and J.L. Dillon (1992), *Risk Analysis in Dryland Farming Systems*, Farm Systems Management Series, Food and Agricultural Organisation, Rome.
2. Anderson, J.R., Dillon, J.L. and B. Hardaker (1997), *Agricultural Decision Analysis,* Iowa State
3. Bingen, J. (1999), *Producer Groups: Becoming Full Partners in Agricultural Markets and Agroenterprises*-Guide to Developing Agricultural Markets and Agro-Enterprises Series, WorldBank.
4. Binswanger, H. and M. Rosenzweig (1984), Potential competitiveness of the Mexican processed vegetable and strawberry markets, In *Contractual Arrangements, Employment and Wages in Rural Labour Markets in Asia*, Yale University Press, New Haven.
5. Clapp, R.A.J. (1988), Representing reciprocity, reproducing domination: ideology and the labour process in Latin American contract farming, *Journal of Peasant Studies* 16(1), 5-39.
6. Commonwealth Development Corporation (CDC) (1989), *Review of Smallholder Development Programs*, Vols 1 & 2, London.
7. Coulter, J., Goodland, A., Tallonaire, A. and R. Stringfellow (1999), *Marrying Farmer Cooperation and Contract Farming for Agricultural Service Provision in Sub-Saharan Africa*,
8. Guide to Developing Agricultural Markets and Agro-Enterprises Series, World Bank.de Janvrey, A., Fafchamps, M. and E. Sadoulet (1991), Peasant household behaviour with missing markets: some paradoxes explained, *Economic Journal* 101(November), 1400-1417.
9. Dietrich, M. (1994), *Transaction Cost Economics and Beyond,* Routledge, London. Dillon, J.L. and J.B. Hardaker (1993), *Farm Management Research for Small Farmer Development*, Farm Systems Management Series, Food and Agricultural Organisation, Rome.
10. Dorward, A. (2001), The effects of transaction costs, power and risk on contractual arrangements: a conceptual framework for quantitative analysis, *Journal of Agricultural Economics* 52(2), 59-73.
11. Eaton, C. and A.W. Shepherd (2001), *Contract Farming: Partnerships for Growth*, FAO Agricultural Services Bulletin 145, Food and Agricultural Organisation, Rome.
12. Fulton, A.L.A., Amabel, L.A. and R.J. Clark (1996), Farmer decision making under contract farming in northern Tasmania, in D. Burch, R.E. Rickson and G. Lawrence (eds), *Globalisation and Agri-food Restructuring: Perspectives from the Australasia Region*, Avebury, Brookfield.
13. Glover, D. (1990) Contract farming and outgrower schemes in East and Southern Africa, *Journal of Agricultural Economics* 41(3), 303-315.

14. Glover, D. and K. Kusterer (1990), *Small Farmers, Big Business: Contract Farming and Rural Development*, Macmillan, London.
15. Glover, D. (1987), Increasing benefits to smallholders from contract farming: problems for farmers, *World Development* 15(4), 441-448.
16. Goodman D. and M.J. Watts (eds) (1997), *Globalising Food: Agrarian Questions and Global Restructuring*, Routledge, London.
17. Hayami, Y. and K. Otsuka (1993), *The Economics of Contract Choice*, Oxford University Press, Oxford.
18. Key, N and D. Runsten (1999), Contract farming, smallholders, and rural development in Latin America: the organisation of agroprocessing firms and the scale of outgrower production, *World Development* 27(2), 381-401.
19. Kirk, C. (1987), Contracting out: plantations, smallholders and transnational enterprise, *IDS Bulletin* 18(2), 45-51.
20. Little, P.D. and M.J. Watts (eds) (1994), *Living under Contract: Contract Farming and Agrarian Transformation in Sub-Saharan Africa*, Madison, University of Wisconsin Press.
21. Marsh, R.R. and D. Runsten (1995), The potential for small holder fruit and vegetable production in Mexico: barriers and opportunities, Paper presented at the XIX International Congress of the Latin American Studies Association, Washington.
22. Stiglitz, J.E. (1974), Incentive and risk sharing in sharecropping, *Review of Economic Studies* 41(2), 219-256.
23. Pingali, P.L., Hossain, M. and R.V. Gerpacio (1997), *Asian Rice Bowls: the Returning Crisis?* CAB International, New York.
24. Ponte, S. (2000), From social negotiation to contract: shifting strategies of farm labour recruitment in Tanzania under market liberalisation, *World Development* 28(6), 1017-1030.
25. Porter, G. and K Phillips-Howard (1997), Comparing contracts: an evaluation of contract farming schemes in Africa, *World Development* 25(2), 227-238.
26. Rello, F. and Morales, M. (2002) “The rural nonfarm economy and farm/nonfarm linkages in Queretaro, Mexico” in *Promoting farm/non-farm linkages for rural development*, Food and Agricultural Organisation, Rome.
27. Runsten, D. (1992), Transaction costs in Mexican fruit and vegetable contracting: implications for Association and Participation, Paper presented at the XVIII International Congress of the Latin American Studies Association, Atlanta.
28. Simmons, P.R., and A. Daryanto (1999), Indonesian agribusiness in the aftermath of the East Asian economic crisis, *Agrimedia* 5(3), 38-43.
29. Torres, G. (1997), *The Force of Irony: Power in Everyday Life of Mexican Tomato Workers*, Oxford Press, Oxford.
30. Wilson, A. (1990), The political economy of contract farming, *Review of Radical Political Economics* 18(4), 47-70. Jos Bijman, Contract farming in developing countries, Department of Business Administration, Hollandseweg.

الملاحق

جدول رقم (٤) تطور إجمالى عدد الجمعيات التعاونيات الزراعية للائتمان والزمام المنزرع وعدد الأعضاء ورأس المال والأهمية النسبية ومتوسط نصيب العضو من رأسمالها خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٥– ٢٠١٩/١٨).

البيان / السنوات	عدد جمعيات الائتمان	% من إجمالى عدد الجمعيات	الزمام المنزرع (فدان)	عدد أعضاء جمعيات الائتمان (بالألف)	% من إجمالى عدد الأعضاء	رأس مال جمعيات الائتمان (مليون جنيه)	% من إجمالى رأس المال	متوسط نصيب عضو جمعية الائتمان من رأسمالها	متوسط نصيب الفدان من رأسمالها (جنيه فدان)
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٦٥٨	٧٥,٠٤	٥٨٣٧,٧	٣٥٨١	٨٣,٥٥	٥٤,٢	٦٠,٢٢	١٥,١٤	٩,٢٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٦٩٦	٧٤,٦٣	٥٨٠٨,٨	٣٤٨٢	٨٢,٧٣	٥٩,٧	٥٨,٥٣	١٧,١٥	١٠,٢٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٦٨٩	٧٤,٥٦	٥٧٨٣,٩	٣٦٢٣	٨٣,١٧	٦٠,٨	٥٩,٠٣	١٦,٧٨	١٠,٥١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٧١٧	٧٤,٧١	٥٧٢٧,٣	٣٦٢٤	٨٣,٤٦	٦٢,٩	٤٢,٢١	١٧,٣٦	١٠,٩٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٧٢٩	٧٤,٥٢	٥٩٤٧,٦	٣٦٥٣	٨٢,٧٤	٦٧,٢	٣٧,٧٥	١٨,٤	١١,٣
٢٠١١/٢٠١٠	٥٧٣٧	٧٤,٦٤	٦٣٠٢,٨	٣٦٤٠	٨٢,٦٩	٧٤,٢	٣٨,٦٢	٢٠,٠٥	١١,٥٨
٢٠١٢/٢٠١١	٥٧٤٥	٧٤,٥٢	٦٠٦٧,٦	٣٨١٣	٨٣,٧٧	٩٠,٣	٤٥,٨٤	٢٣,٦٨	١٤,٨٨
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٧٧٠	٧٤,٣٣	٥٧٨٦,٦	٣٧٥٤	٨٣,٥٣	١٣٤,٤	٥٣,٥٥	٣٥,٨	٢٣,٢٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٧٨٦	٧٤,٣	٥٧٤٨,٧	٣٩٠١	٨٤,٤٩	٩٤,٩	٤٤,٥٥	٢٤,٣٣	١٦,٥١
٢٠١٥/٢٠١٤	٥٧٩٥	٧٤,٣١	٦٤٦١,٦	٣٩٨٤	٨٣,١٢	٨٧,٣	٣٨,١٢	٢١,٩١	١٣,٥١
٢٠١٦/٢٠١٥	٥٨٠١	٧٤,٣	٦٢٥٣,٩	٣٨٨٥	٨٢,٥٧	١٠٠,١	٣٩,٢٥	٢٥,٧٧	١٦,٠١
٢٠١٧/٢٠١٦	٥٨٠٩	٧٤,٢	٦٣١١,٥	٣٦٦٧,٠	٨١,٦	١١٨,٢	٤٧,٣	٣٢,٢	١٨,٧
٢٠١٨/٢٠١٧	٥٨٥٥	٧٥,٠	٧٤٢١,١	٣٧١٠,٤	٨٣,٥	١٢٢,٦	٤٨,٩	٣٣,٤	١٩,٢
٢٠١٩/٢٠١٨	٥٨٦٩	٧٥,٤	٧٥١٠,٣	٣٨٥٢,٣	٨٣,٧	١٢٨,٣	٤٩,١	٣٤,١	١٩,٩
المجموع	80656	1044.46	86969.4	52169.7	1164.62	1255.1	662.97	336.07	205.87
المتوسط	5761	75	6212	3726	83	90	47	24	15

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى، أعداد مختلفة.

قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦؛

وعلى قانون التعاون الزراعى الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠؛

وعلى قانون صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣؛

وعلى قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤.

وبعد موافقة مجلس الوزراء. وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة.

قرر القانون الآتى نصه:

مادة ١ الزراعة التعاقدية هى الإنتاج الزراعى أو الحيوانى أو الداجنى أو السمكى الذى يتم استنادًا إلى عقد بين المنتج والمشترى يلتزم بموجبه المنتج بالتوريد طبقًا للكميات والأصناف والجودة والسعر وغيرها من الشروط التى يتضمنها العقد.

مادة ٢ يُنشأ بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى مركز يسمى (مركز الزراعات التعاقدية .

مادة ٣ يختص المركز المشار إليه فى المادة الثانية من هذا القانون بالآتى:

- **أولاً - تسجيل عقود الزراعة التعاقدية متى طلب أى من الطرفين ذلك.**
- **ثانيًا - التوعية والإرشاد والترويج للزراعات التعاقدية.**
- **ثالثًا - وضع نماذج استرشادية للعقود المشار إليها.**
- **رابعًا - إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات وإتاحتها لمن يطلبها من المنتجين أو غيرهم من المتعاملين فى السوق.**
- **خامسًا - الفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تفسير أو تنفيذ عقود الزراعة التعاقدية أو بسببها عن طريق التحكيم متى تضمنت تلك العقود شرط اللجوء إلى التحكيم لدى المركز، ويكون القرار الصادر فى التحكيم ملزمًا للطرفين، وفقًا للقواعد والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة واستصلاح الأراضى.**
  كما تطبق هذه القواعد والإجراءات على أن تحكيم يلجأ فيه المحتكمون إلى المركز اختياريًا.

مادة ٤ يصدر وزير الزراعة واستصلاح الأراضى قرارًا بتعيين رئيس المركز لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويحدد هذا القرار معاملته المالية.

مادة ٥ يصدر وزير الزراعة واستصلاح الأراضى القرارات المنظمة للعمل بالمركز.

مادة ٦ نشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٦هـ الموافق ٤ مارس سنة ٢٠١٥م.

جمادى الأولى سنة ١٤٣٦هـ، الموافق ٤ 13 المصدر: الجريدة الرسمية - العدد ٩ مكرر (ج) - السنة الثامنة والخمسون
مارس ٢٠١٥م رئيس الجمهورية ..عبد الفتاح السيس

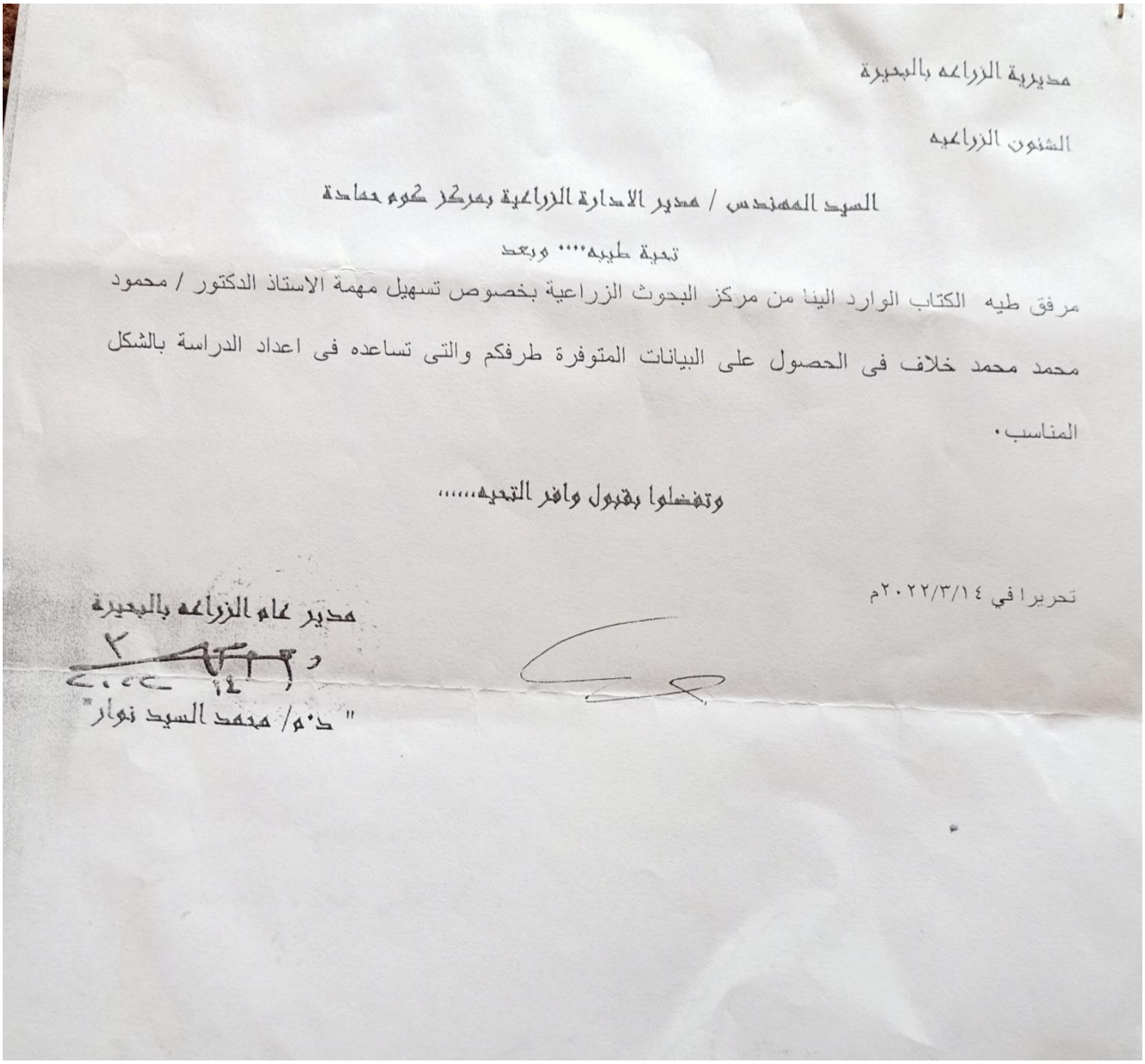

مديرية الزراعه بالبحيرة

الشئون الزراعيه

السيد المهندس / مدير الادارة الزراعية بمركز كوم حمادة

تحية طيبه.... وبعد

مرفق طيه الكتاب الوارد الينا من مركز البحوث الزراعية بخصوص تسهيل مهمة الاستاذ الدكتور / محمود محمد خلاف فى الحصول على البيانات المتوفرة طرفكم والتى تساعده فى اعداد الدراسة بالشكل المناسب.

وتفضلوا بقبول وافر التحيه.....

تحريرا في ٢٠٢٢/٣/١٤م

مدير عام الزراعه بالبحيرة

" د.م/ محمد السيد نوار"

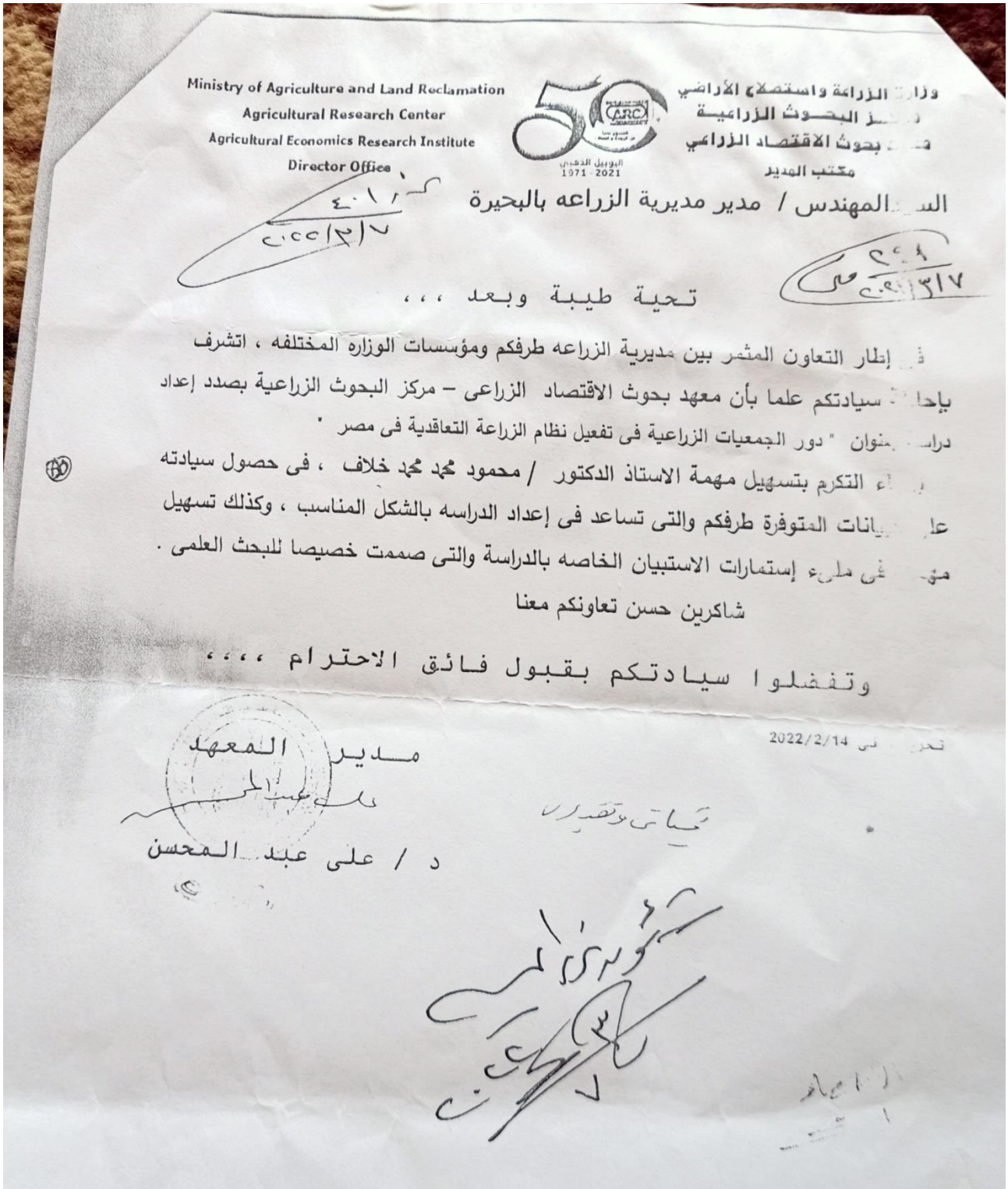

Ministry of Agriculture and Land Reclamation
Agricultural Research Center
Agricultural Economics Research Institute
Director Office

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
مركز البحوث الزراعية
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي
مكتب المدير

اليوبيل الذهبي 1971 2021

السيد المهندس / مدير مديرية الزراعه بالبحيرة

تحية طيبة وبعد ،،،

في إطار التعاون المثمر بين مديرية الزراعه طرفكم ومؤسسات الوزاره المختلفه ، اتشرف بإحاطة سيادتكم علما بأن معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية بصدد إعداد دراسة بعنوان " دور الجمعيات الزراعية فى تفعيل نظام الزراعة التعاقدية فى مصر "

لذا التكرم بتسهيل مهمة الاستاذ الدكتور / محمود محمد خلاف ، فى حصول سيادته على البيانات المتوفرة طرفكم والتى تساعد فى إعداد الدراسه بالشكل المناسب ، وكذلك تسهيل مهمة فى ملء إستمارات الاستبيان الخاصه بالدراسة والتى صممت خصيصا للبحث العلمى .

شاكرين حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا فى 2022/2/14

مدير المعهد

د / على عبد المحسن

Ministry of Agriculture and Land Reclamation
Agricultural Research Center
Agricultural Economics Research Institute
Director Office

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
مركز البحوث الزراعية
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي
مكتب المدير

السيدالمهندس / مدير مديرية الزراعه بالمنوفية

تحية طيبة وبعد ،،،

فى إطار التعاون المثمر بين مديرية الزراعه طرفكم ومؤسسات الوزاره المختلفه ، اتشرف بإحاطة سيادتكم علما بأن معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية بصدد إعداد دراسة بعنوان " دور الجمعيات الزراعية فى تفعيل نظام الزراعة التعاقدية فى مصر "

برجاء التكرم بتسهيل مهمة الاستاذ الدكتور / محمود محمد محمد خلاف ، فى حصول سيادته على البيانات المتوفرة طرفكم والتى تساعد فى إعداد الدراسه بالشكل المناسب ، وكذلك تسهيل مهمته فى ملىء إستمارات الاستبيان الخاصه بالدراسة والتى صممت خصيصا للبحث العلمى .

شاكرين حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا فى 2022/2/14

مدير المعهد

د / على عبد المحسن

تحياتى وتقديرى

7 شارع نادي الصيد - مبنى الهيئات والشركات - الدور الرابع - الدقي - الجيزة - مصر تليفون: 33372318 (202+) فاكس: 37607651(202+)
7 Nadi El Said Street, Agencies and Companies Building (4th floor), Dokki, Giza, Egypt. Tel: (+202) 33372318 Fax: (+202) 37607651
البريد الإلكتروني: e-mail: aeri84@hotmail.com

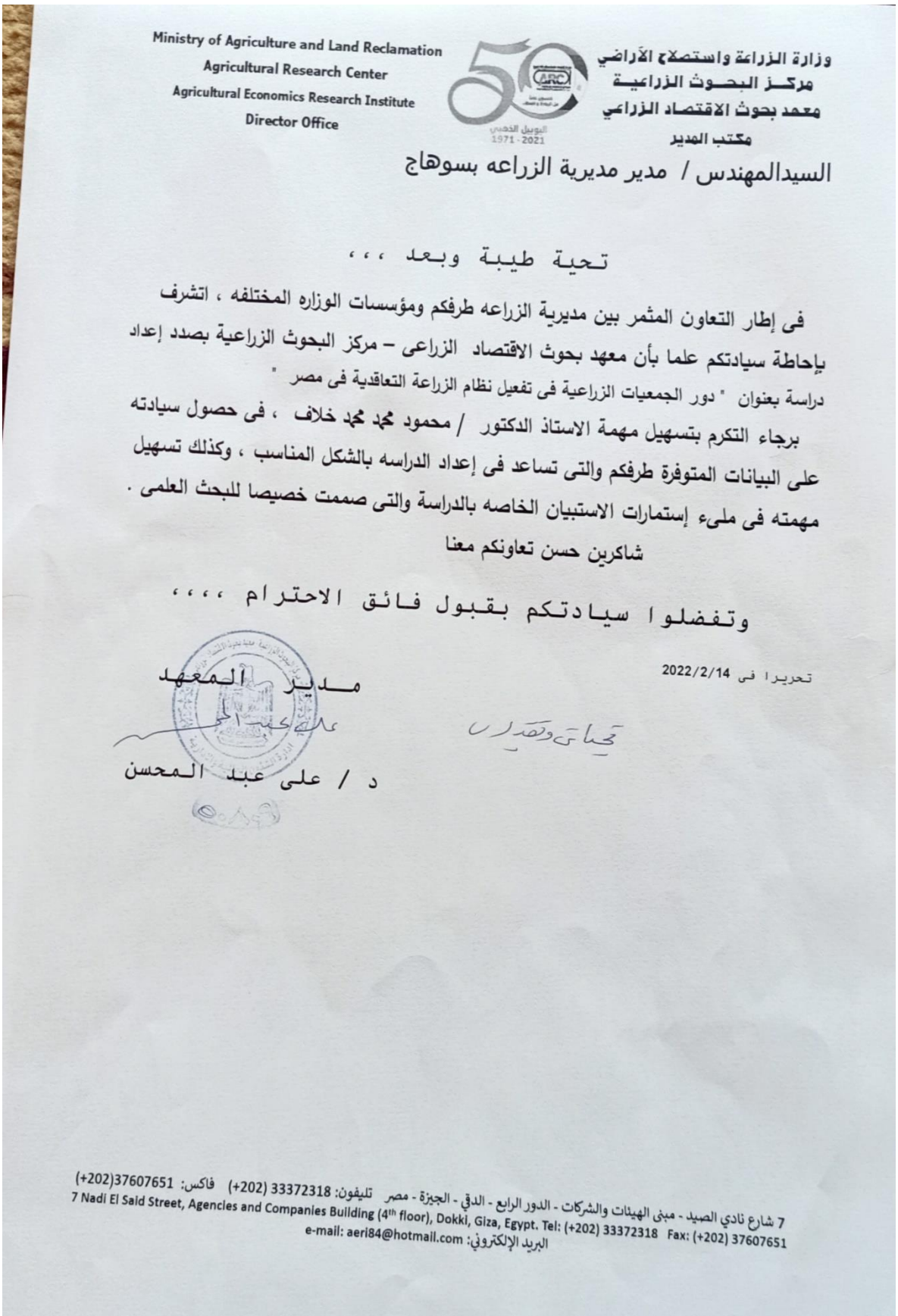

Ministry of Agriculture and Land Reclamation
Agricultural Research Center
Agricultural Economics Research Institute
Director Office

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
مركز البحوث الزراعية
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي
مكتب المدير

السيدالمهندس / مدير مديرية الزراعه بسوهاج

تحية طيبة وبعد ،،،

فى إطار التعاون المثمر بين مديرية الزراعه طرفكم ومؤسسات الوزاره المختلفه ، اتشرف بإحاطة سيادتكم علما بأن معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية بصدد إعداد دراسة بعنوان " دور الجمعيات الزراعية فى تفعيل نظام الزراعة التعاقدية فى مصر "

برجاء التكرم بتسهيل مهمة الاستاذ الدكتور / محمود محمد محمد خلاف ، فى حصول سيادته على البيانات المتوفرة طرفكم والتى تساعد فى إعداد الدراسه بالشكل المناسب ، وكذلك تسهيل مهمته فى ملىء إستمارات الاستبيان الخاصه بالدراسة والتى صممت خصيصا للبحث العلمى .

شاكرين حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا فى 2022/2/14

مدير المعهد

تحياتى وتقديرى

د / على عبد المحسن

7 شارع نادي الصيد - مبنى الهيئات والشركات - الدور الرابع - الدقي - الجيزة - مصر تليفون: 33372318 (202+) فاكس: 37607651(202+)
7 Nadi El Said Street, Agencies and Companies Building (4th floor), Dokki, Giza, Egypt. Tel: (+202) 33372318 Fax: (+202) 37607651
البريد الإلكتروني: e-mail: aeri84@hotmail.com

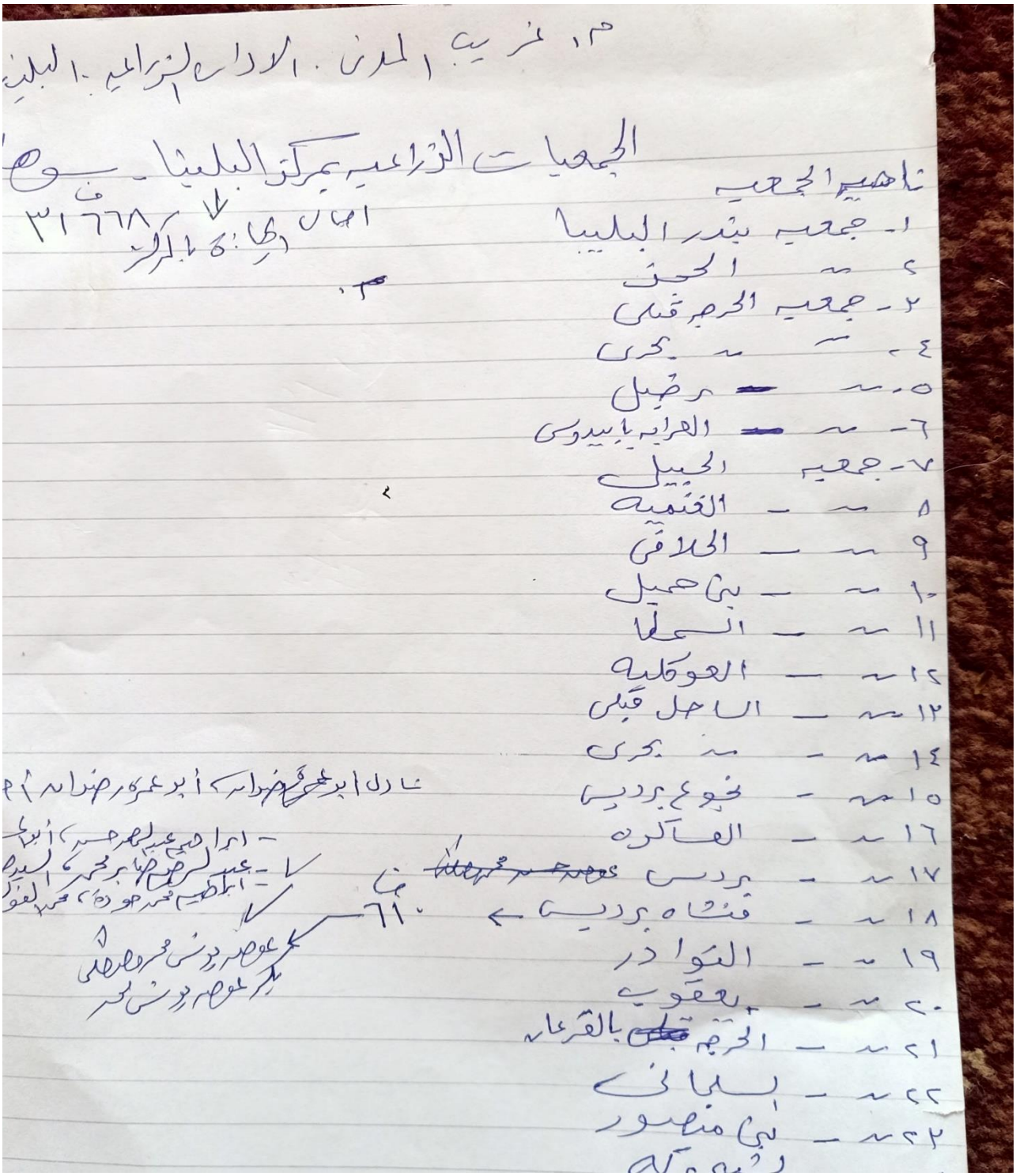
الجمعيات الزراعية بمركز البلينا
٣١٦٦٨
١- جمعية بندر البلينا
٢- جمعية الحرجة قبلى
٣- جمعية الحيل
٦١٠
عوض يونس محمد على
عوض يونس نصر